جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة **التخصص**: تدقيق ومراقبة التسيير

دور نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

مقدمة من طرف الطالبان:

- رحامنية عبدالحق
- نقاز صلاح الدين

تحت تأطير الأستاذ : بوزيان العجال

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة	الصفة
بشني يوسف	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	**رئيسا**
بوزيان العجال	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	**مقررا**
ابراهيمي عمر	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2021/2020

كلمة شكر

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث، والذي ألهمنا العزيمة لإتمام هذا المشوار الدراسي.

نتقدم بجزيل الشكل والتقدير إلى الأستاذ **بوزيان العجال** على قبوله إدارة هذا المشروع الخاص بالتخرج، وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمه ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، على قبولهم تصحيح ومناقشة هذه المذكرة.

دون أن ننسى تقديم الشكل الجزيل لكل من ساهم في إثراء هذا البحث من قريب أو من بعيد.

إهــداء

إلى كل أفراد أسرتينا الكريمتين الذين غمرونا بالدعم والتشجيع طوال مسارنا الدراسي على الخصوص وفي كل محطات حياتنا عموما

إلى أساتذتي الأفاضل الذين قدموا لنا وبكل عطاء علمهم وخبرتهم حرصا منهم على إنارة دروبنا وإسهاما منهم في صناعة نخبة الأجيال القادمة

إلى كل الزملاء الذين تشاركنا معهم البحث والعلم طيلة سنوات الدراسة

إلى كل الأصدقاء الذين ساندونا دوما

و إلى كل من سيقرأ هذه المذكرة ويعتمدها كمرجع في البحوث القادمة.

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر.
إهداء.
قائمة الأشكال.
قائمة الجداول.
قائمة الرموز.
مقدمة عامة.....أ
الفصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات ونظام المعلومات المالي
تمهيد 02
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول نـظام المعلومات.....03
المطلب الأول :تعريف نظام المعلومات ،أسباب نشأته ، أهم خصائصه 03
المطلب الثاني :عناصر نظام المعلومات و أهم مكوناته.....07
المطلب الثالث :موارد نظام المعلومات و أهم أنواعه 09
المبحث الثاني : المعلومات أحد مدخلات نظام المعلومات.....12
المطلب الأول :مفاهيم حول المعلومات.....12
المطلب الثاني :الفرق بين المعلومات، البيانات و المعرفة.....12
المطلب الثالث :تصنيف و خصائص المعلومات..... ..15
المبحث الثالث مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المالي.....17
المطلب الأول :مفهوم نظام المعلومات المالي..... 17
المطلب الثاني :نماذج وفروع نظام المعلومات المالي 23
المطلب الثالث : أهم مقومات نظام المعلومات المالي والعقبات التي يتعرض لها.....24
خلاصة الفصل..... 27
الفصل الثاني : دور نظام المعلومات المالي في تقييم الأداء المالي

تمهيد 29
المبحث الأول : مدخل إلى الأداء والأداء المالي.....30
المطلب الأول :.مفهوم الأداء.....30
المطلب الثاني :الوظيفة المالية.....34
المطلب الثالث :ماهية الأداء المالي 35
المبحث الثاني :تقييم الأداء المالي.....39
المطلب الأول :ماهية تقييم الأداء المالي.....39
المطلب الثاني :خطوات تقييم الأداء المالي 40
المبحث الثالث مؤشرات تقييم الأداء المالي..... 43
المطلب الأول :تقييم الاداء المالي باستخدام القوائم المالية.....43
المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي بإستخدام النسب المالية و استنتاج العلاقة بين نظام المعلومات المالي و الأداء المالي.....51
المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي بإستخدام مؤشرات التوازن المالي.....56
خلاصة الفصل.....61
الخاتمة العامة..... 63
قائمة المراجع 66

قائمة الأشكال ،الجداول والرموز

قائمة الأشكال

الشكل رقم (1 - 1): ماهية نظام المعلومات 4

الشكل رقم (1 - 2): عناصر النظام 8

الشكل رقم (1 - 3): أنواع نظم معلومات 11

الشكل رقم (1 - 4): العلاقة بين المعلومات والبيانات والمعرفة 13

الشكل رقم (1- 5): الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المالية 21

الشكل رقم (2 - 1): الأداء من منظور الكفاءة والفعالية 31

الشكل رقم (2-2): معايير التصنيف لتحديد أنواع الأداء 33

الشكل رقم (2-3): عملية تقييم الأداء 41

الشكل رقم(2-4): الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي 42

قائمة الجداول

الجدول رقم (1 - 1): الفروق الأساسية بين المعلومات والبيانات 14

الجدول رقم (1-2): الخصائص النوعية للقوائم المالية 45

الجدول رقم (2-2): الميزانية المالية 47

الجدول رقم (2-3): الميزانية المالية.....48

الجدول رقم (2 - 4): جدول حسابات النتائج 50

قائمة الرموز

رأس المال العام ..... FR

إحتياجات رأس المال العام ..... BFR T

الخزينة ..... T

مقدمة

مقدمة

في ظل ما تتميز به البيئة الاقتصادية الحديثة من تزايد في وتيرة التطور التكنولوجي، وما له من أثر واضح في سرعة تقدم أساليب الإنتاج المتوفرة ليحل محلها أساليب أكثر فعالية وتطورا قائما على المعرفة والبحث العلمي، وذلك نتيجة لتبني اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى اشتداد المنافسة العالمية، مما أجبر المؤسسة الاقتصادية إلى مسايرة هذا التطور السريع من أجل البقاء. حيث لا يكفي الأداء العادي لمواجهة التغير والمنافسة وتطلعات الزبائن المتزايدة، ومن الواضح انه لا تستطيع أي مؤسسة مهما كانت إمكانياتها أو قدراتها من المحافظة على موقعها التنافسي بالعودة إلى نفس الأداء ونفس الأساليب، وهذا ما يدفعها إلى تحسين أدائها بصفة عامة وأدائها المالي بصفة خاصة إلى درجات متعالية تتفوق بها على المنافسين وترتقي إلى المستوى العالمي، لأن الأداء المالي للمؤسسة يعرف دائما على أساس تحسين النتائج.

تمتلك المؤسسة العديد من الأدوات التي تستخدمها في تحسين الأداء المالي لها، ومن ثم تحقيق أهدافها، لكن الأدوات الأكثر أهمية والأكثر تأثيرا هي بناء نظام معلومات مالي الذي يعتبر الركيزة الأساسية التي من شأنها ترشيد القرارات المالية للمؤسسة.

يقتضي بلوغ مجموعة من الأهداف والغايات التي تسعى المؤسسات الوصول إليها وضع الخطط والسياسات والبرامج الكفيلة برسم الطريق الواضح والدقيق أمام المؤسسة في كيفية إدارة مواردها بطريقة رشيدة ومتابعة نتائج أعمالها، ويتحقق ذلك من خلال نظام معلومات يساعد الإدارة في كشف حجم الأعمال المنجزة ونسب تنفيذها والصعوبات والمشاكل التي تواجهها وكشف الانحرافات والسبل اللازمة لمعالجتها، هذا ما يساعد على السير بالمؤسسة الاقتصادية نحو مستوى أفضل في المستقبل وتحقيق أكبر عائد وأحسن أداء مالي.

نظام المعلومات المالي يعتبر قلب نظام معلومات المؤسسة نظرا لارتباطه بتجميع نظم المعلومات الفرعية للمؤسسة، وحاجة كل المستويات الداخلية لها إلى المعلومات التي ينتجها هذا النظام للقيام بالعمليات المنوطة بها، بالإضافة إلى مقدمة الأطراف خارج المؤسسة والتي تستهدف المعلومات المالية المنتجة من طرف هذا النظام، خاصة في ظل التطور الحاصل في الأسواق المالية، وأيضا يمكن الاعتماد على هذه المعلومات في اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

الإشكالية الرئيسية:

بغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيلا سنحاول طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي ؟

الأسئلة الفرعية: إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية

- ما المقصود بنظام المعلومات المالي وما هو دوره في المؤسسة؟
- هل لنظام المعلومات المالي تأثير على الأداء المالي للمؤسسة؟

فرضيات الدراسة:

محاولة منا للإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بالاعتماد على جملة الفرضيات التالية:

- يعتبر نظام المعلومات المالي من العناصر الأساسية في الإدارة المالية للمؤسسة حيث يعتمد القرار المالي الرشيد على مقدار المعلومات المالية المتوفرة في الإدارة المالية للمؤسسة،
- تعتمد المؤسسة على نظام معلوماتها المالي في إنتاج معلومات مالية تساهم في ترشيد القرارات المالية، حيث يقدم هذا النظام أدوات من شأنها تأمين تناسق الأداء اللالي.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي أدت بنا إلى إختيارنا هذا الموضوع:

- التعرف على واقع نظام المعلومات المالي في المؤسسات وفاعليته في الأداء المالي،
- حسب طبيعة التخصص أي أن موضوع الدراسة يندرج ضمن تخصص مالية مؤسسة،
- قلة الدراسات والأبحاث المتعلقة بالموضوع،
- من بين الأسباب أيضا هو اعتباره من أهم المواضيع اللتي طرحت نفسها في الآونة الأخيرة.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- محاولة إبراز واقع نظام المعلومات المالي في المؤسسة بصفة عامة،
- دراسة مزايا نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي،
- دراسة علاقة نظام المعلومات المالي مع الأداء المالي للمؤسسة،
- تسليط الضوء على الدور الرئيسي لنظام المعلومات المالي في الزيادة من فعالية الأداء المالي،
- إبراز أهم الأليات التي تساهم في تحسين الأداء المالي.

أهمية الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تبيان أهمية نظام المعلومات المالي في المؤسسات، وعموما هذا النظام يرتكز على برهنات متقدمة، وكذلك تبيان أثر نظام المعلومات المالي في تقييم الوضعية الآلية للمؤسسة وتحسين أدائها المالي.

دراسات سابقة :

من خلال إعدادنا لهذا البحث، ومن خلال ما وقع بين أيدينا من مراجع تصب في الموضوع وجدنا ماهي متعلقة بالأداء المالي ولكن لم نجد فيما يخص نظام المعلومات المالي بالشكل الخامي و لم يقع بين أيدينا إلا الشكل البسيط، فكل الدراسات التي وقعت بين أيدينا تخص نظام المعلومات بالشكل العام، وفيما يخص الربط المباشر بين نظام المعلومات المالي والأداء المالي فلم نجد من تلك البحوث عدا ما يلي:

- دراسة بن خروف حليلة تحت عنوان:" دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات التي قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في جامعة أحمد بوقرة - بومرداس، 2009، حيث تم التطرق فيها إلى المعلومات المالية التي ينتجها نظام المعلومات المالي ودورها في تقييم الأداء المالي وتفعيله في المؤسسات.
- دراسة مصطفى العثماني تحت عنوان:" نظام المعلومات ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائية" المقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة جامعة الجزائر 03 سنة 2015 حيث تم التطرق فيها إلى دور نظام المعلومات في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية.

أما هذه الدراسة فنهدف من خلالها إلى الإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بنظام المعلومات المالي وكذا الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية بغرض الوصول إلى العلاقة الموجودة بين نظام المعلومات المالي والأداء المالي.

المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكال المطروح والأسئلة الفرعية تم استخدام المنهج الوصفي،وذلك من خلال الإطلاع على الكتب والدراسات والرسائل العلمية و غيرها من المراجع ذات الاهتمام و استخراج المفاهيم المتعلقة بعنصر موضوع البحث.

حدود الدراسة:

الإطار الموضوعي: سوف نتطرق إلى موضوع "دور نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي" من خلال إلقاء الضوء على نظام المعلومات المالي.

خطة الدراسة :

اعتمدنا في عملية معاملة الموضوع على الخطة التالية والتي تتضمن مايلي:

- ❖ المقدمة العامة وذلك تماشيا مع أسس البحث العلمي الأكاديمي محاولة في إعطاء صورة عن الموضوع بصفة عامة وتبيان خلفياته العلمية.
- ❖ الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري لنظام المعلومات ونظام المعلومات المالي حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية كالآتي:
  - المبحث الأول تحت عنوان مفاهيم عامة حول نظام المعلومات كذلك تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب رئيسية تتضمن تعريفه، نشأته، عناصره ، مكوناته وموارده.
  - المبحث الثاني والذي تم التطرق فيه إلى كل ما يتعلق بالمعلومات وكل ما يخصها من تعاريف وعلاقات تم تلخيصها هي الاخرى في ثلاثة مطالب تضمنت مفاهيم حول المعلومات، الفرق بينها وبين البيانات والمعرفة و تصنيف وخصائص المعلومات,
  - أما المبحث الثالث فهو مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المالي تم تقسيمه كذلك إلى ثلاث مطالب رئيسية.
- ❖ الفصل الثاني تحت عنوان استعمال نظام المعلومات في تقييم الأداء المالي والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية كالاتي:
  - المبحث الأول تحت عنوان مدخل إلى الأداء المالي قسم إلى ثلاث مطالب أساسية تمثل في مفهوم الأداء والوظيفية المالية بالإضافة إلى ماهية الأداء المالي.
  - المبحث الثاني تحت عنوان تقييم الأداء المالي قسم إلى مطلبين رئيسيان يتمثلان في ماهية تقييم الأداء المالي وخطوات تقييم الأداء المالي وأهم الأطراف المستفيدة منه.
  - المبحث الثالث تحت عنوان مؤشرات تقييم الأداء المالي قسم إلى أربعة مطالب رئيسية تتمثل في تقييم الأداء المالي باستخدام القوائم المالية وتقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية بالإضافة إلى تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي مع علاقة نظام المعلومات المالي مع الأداء المالي.

الفصل الأول
الإطار النظري لنظام المعلومات ونظام المعلومات المالي

تمهيد

في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعاظم دور المعلومات المالية حيث أصبحت من المدخلات الإستراتيجية للمؤسسة و تعتبر موردا هاما وذو قيمة كبيرة لا يقل أهمية عن أي مورد أخر في المؤسسة الاقتصادية، وإن جودة المعلومات المالية تتوقف على كفاءة وفعالية نظام المعلومات المالي. انطلاقا من هذه الأهمية اتجهت بعض المؤسسات حديثا إلى تطبيق نظم معلومات تختلف عن نظم المعلومات الإدارية التقليدية، ومن ضمن هذه النظم التي تستخدمها نظم مساندات القرار فهي نظم مبنية على الحاسب الآلي تم تصميمها بغرض تحسين الإنتاجية وزيادة الفعالية من خلال دعم متخذي القرار و واضعي السياسات، وتطبيق هذه النظم في مجالات التخطيط طويل الأجل والتخطيط الإستراتيجي و وضع السياسات .

وبغية الإلمام أكثر بهذه الجوانب سنتناول هنا موضوع نظام المعلومات بشكل عام ونظام المعلومات المالي بشكل خاص حيث سنتبع المنهجية التالية في هذا الفصل وفق ثلاث مباحث أساسية جاءت كما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات،
- المبحث الثاني: المعلومات أحد مدخلات نظام المعلومات،
- المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المالي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات

سنتناول المفاهيم الخاصة بنظام المعلومات والمفاهيم المرتبطة به من خلال تقسيمه إلى خمسة مطالب أساسية، حيث سنقوم بتعريف نظام المعلومات وسرد أهم خصائصه في المطلب الأول ثم سنلقي نظرة على أسباب نشأة نظام المعلومات في المطلب الثاني وفيما يخص المطلب الثالث سندرس عناصر نظام المعلومات وأهم المكونات التي يتكون منها بعدها يأتي المطلب الرابع نرى فيه أهمية نظام المعلومات وفي الأخير تلقي الضوء على موارد نظام المعلومات وأهم أنواعه.

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات، أسباب نشأته وأهم خصائصه

النظام عبارة عن فلسفة بنائية تتناسق بطريقة مثالية وفعالة مع الأنشطة والعمليات، حيث سنقوم في هذا المطلب بطرح أهم تعاريف نظام المعلومات وأهم خصائصه.

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات.

على الرغم من وجود إتفاق مشترك حول تعريف مصطلح نظام المعلومات إلا أنه هنالك عدة مفاهيم متعلقة به نذكر منها:

- نظام المعلومات:" هو نظام لإنتاج المعلومات التي تستخدم لدعم نشاطات المديرين والعمال الأخرين، إنه مجموعة من المكونات المتداخلة والإجراءات النمطية التي تعمل معا لتجميع وتشغيل وتخزين وتوزيع ونشر وإسترجاع المعلومات التي تحتاجها المنظمة بهدف تدعيم إتخاذ القرار ".[1]
- ويعرف البعض نظام المعلومات: "إطار يتم في ظله التنسيق بين الموارد (موارد بشرية وكمبيوتر) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) وذلك لتحقيق أهداف المشروع.[2]
- ونظام المعلومات أيضا هو: "مجموعة من الأفراد والإجراءات والمصادر والموارد التي تجمع وتبث المعلومات في المؤسسة.[3]

---

[1] فايز جمعة صالح النجار "نظم المعلومات الادارية * الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2007، ص13.

[2] الدهراوي كمال الدين مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص 15.

[3] عماد الصباغ نظم المعلومات (ماهيتها مكوناتها) *، مكتبة دار النشر والتوزيع، عمان، الاردن،2000ص19 .

من خلال التعاريف يتضح أن نظام المعلومات هو عبارة عن جهاز يتكون من مجموعة عناصر بشرية وتقنية وآلية، كما أنه يعمل على معالجة البيانات وتحويلها إلى مخرجات ذات فائدة لذوي الحاجة إليها في الوقت المناسب في شكل معلوم.

الشكل رقم (1 - 1): ماهية نظام المعلومات

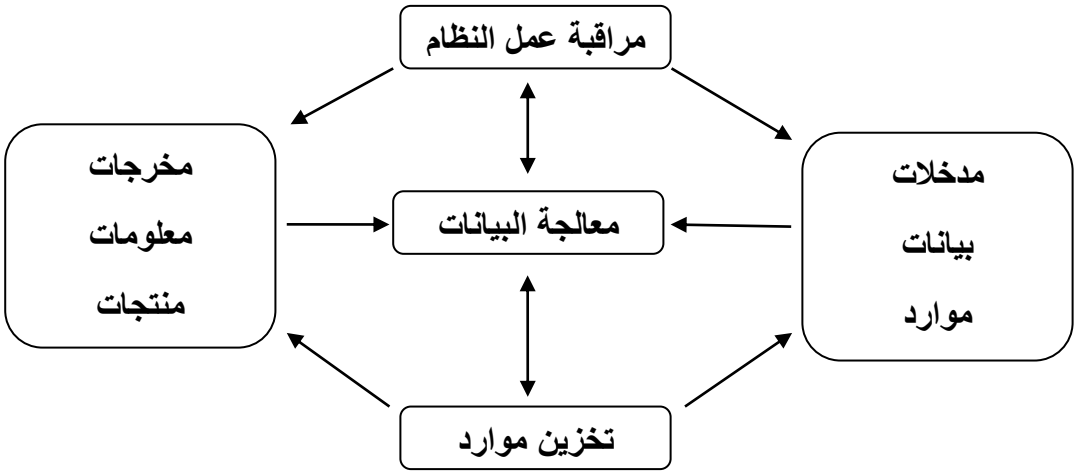

المصدر: نظم المعلومات الإدارية محمد بن احمد السديري كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود،2010.

نلاحظ من الشكل نظام المعلومات عبارة عن مجموعة من المدخلات والبيانات والموارد تخزن ثم يتم معالجتها للحصول على مخرجات أو معلومات أو منتجات وذلك عن طريق مراقبة العمليات.

الفرع الثاني: خصائص نظام المعلومات

هناك مجموعة من الخصائص يتمتع بها النظام نحاول سردها كما يلي: [1]

أولا: هدف النظام

يعد تحديد الهدف الذي يسعى النظام إلى تحقيقه نقطة البداية في تصميم أي نظام ونواجه في تعاملنا مع النظام حالتين هما إما وجود نظام قائم بالفعل يجب أن نتعامل معه أو إنشاء نظام جديد، وفي كلتا الحالتين فإن نقطة البدء يجب أن تتمثل في تحديد هدف أو أهداف النظام يجب أن تكون للنظام هدف وإلا فقد مبرر وجوده وبعد تحديد الهدف أو الأهداف العامة يمكن أن تحدد الأهداف الفرعية لكل عنصر من العناصر المكونة للنظام والتي ينبغي أن تعمل معا وبتناسق تام ليحقق كل عنصر هدفه الذي يساهم في تحقيق الهدف العام للنظام.

---

[1] نجم عبد الله الحميدي، نظم المعلومات الادارية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الاردن، عمان، 2009، ص 13 – ص 14.

ثانيا: شمولية النظام

يمكن تكوين عناصر النظام وتجميعها بطرق مختلفة ومتعددة لتحقيق هدف النظام ولابد لأي طريقة من هذه الطرق أن تؤدي إلى وجود وحدة شاملة تعمل من أجل الوصول إلى الهدف النهائي وهذه الوحدة دون طبيعتها أكثر تعقيدا من العناصر المنفردة.

ثالثا: إسترجاع النتائج

يقتضي ضبط عمل النظام وجود الرقابة والتوجيه المستمرين لآلية التشغيل وتعرف هذه العملية اصطلاحا باسترجاع النتائج أو بالتغذية العكسية والتي تعني استرجاع المعلومات عن نتائج عمل النظام وتغذية النظام بها لترشيد آلية التشغيل ويمكن أن تتم هذه العملية بمقارنة المخرجات بمعايير أداء محددة مسبقا، ثم تغذية النظام بنتائج هذه المقارنة، وتهدف هذه العملية الرقابية إلى:

- الحفاظ على مستوى أداء النظام في حدود معينة مع تخفيض انحرافات الأداء
- دفع النظام لتحسين الأداء وتنفيذ العمل بطريقة معادلة تؤدي إلى التجاوز الإيجابي للمعايير المحددة مسبقا.

وعادة لا يمكن القضاء على الانحرافات في أداء النظام، لعدم إمكانية ضبط جميع عناصره بدقة خاصة العناصر الإنسانية منها.

رابعا: مستويات النظام

يحتوي كل نظام غالبا على عدد من الأنظمة الفرعية، ونشير عادة إلى نظام معين ليكون موضوع الدراسة أو التحليل، فنتخذه نقطة البداية في التحليل ثم تحدد النظم الفرعية بداخله، ويحدد بعد ذلك النظام الأكبر الذي يتضمن موضوع الدراسة، ولكل نظام بيئة محيطة به ويجب التمييز بينهم وبين النظام الأكبر فبيئة النظام تساوي النظام الأكبر ناقصا النظام نفسه. أما بيئة النظام الأكبر فهي التي تحيط به.

ومن أبحاث أخرى نجد أن خصائص النظام تتمحور في عدة عناصر نذكرها في الفقرات التالية:[1]

- يقوم النظام على فكرة التراكب، بمعنى أنه يتكون من أنظمة فرعية تعمل بنفس الطريقة والعناصر،
- كل عنصر من عناصر النظام يمتاز بخصائص ذاتية مميزة عن الأخر إلى حد ما،
- قدرة النظام ككل تفوق مجموع قدرات الأجزاء المكونة له،

1سيلم مني أثر استخدام نظم المعلومات على فاعلية اداء الموظفين بالبنوك التجارية اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017 ص21

- وجود لكل نظام مدخلات تكون على شكل مواد خام تعالج بإجراء بعض المعالجات تنتج على شكل مخرجات يمكن أن يستفاد منها في تصحيح الإنحرافات،
- النظم لها دورة حياة أي أنها معرضة للفناء. ويتم الفناء بشكل تدريجي لذلك فإن النظم تحتاج إلى محفزات لمقاومة حالة الفناء،
- وجود علاقات إرتباطية بين هذه العناصر تساعد على إيجاد محاور تلتقي حولها هذه العلاقات.

الفرع الثالث: أسباب نشأة نظام المعلومات

تعددت الأسباب حول إستخدام نظم المعلومات ويمكن حر هذه الأخيرة في العوامل التالية:[1]

أولا: المشكلة الإدارية :

جوهر المشكلة الإدارية يتمثل في إتخاذ القرارات التي تحدد كيفية توزيع الموارد، حيث أن الإدارة غير السلمية لا تملك قدرة للسيطرة على العوامل الخارجية، كما أن تلك القرارات تتخذ في ظروف تتصف بنقص المعلومات وعدم التأكد وصعوبة الرؤية المستقبلية وهذا يتطلب نظام معلومات فعال يساعد الإدارة على تقدير الإحتمالات المستقبلية بصورة صحيحة وإتخاذ القرارات السليمة.

ثانيا: تقسيم العمل

يؤدي تقسيم العمل إلى تبادل المعلومات، فالمؤسسات تنقسم اليوم إلى عديد من الإدارات المختلفة (المشتريات، الإنتاج، التسويق،) وحتى يتم أداء الأنشطة بشكل فعال يجب أن تتم عملية تبادل المعلومات بين هذه الإدارات والأقسام بشكل أفقي بين الإدارات في المستويات الواحدة وعمودي بين الإدارات في المستويات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، ومنه نقول أنه كلما زاد التقسيم الوظيفي للعمل زادت أهمية تبادل المعلومات بين الإدارات المختلفة وبالتالي تنشأ الحاجة إلى نظم المعلومات .

ثالثا: التقدم العلمي والفني

إن التطورات العلمية والتقنية للإنتاج تجعل العملية الإنتاجية أكثر تعقيدا، فاكلما ابحت المشروعات كبيرة الحجم احتاجت إلى تمويل اكبر، كل هذه العوامل أدت إلى صعوبة إتخاذ القرار، إذ أن كل قرار خاطئ يعود بخسارة كبيرة، وبالتالي فالمؤسسة تحتاج إلى كم هائل من المعلومات الصحيحة المفيدة والمؤكدة التي يجب أن تتدفق بشكل منتظم بين المراكز الإدارية المتعددة في المؤسسة .

---

1 سيلم منى مرجع سبق ذكره ص 62.

رابعا: المنافسة الدولية والمحلية

إن الاقتصاديات المعاصرة تتسم بالانفتاح على العالم أي تقوم على اقتصاد السوق حيث توجد مؤسسات عديدة منافسة على الصعيد الدولي والمحلي.

خامسا: العرض

نقصد بالعرض الذي يتطلب على المؤسسة ضمان بقائها في السوق واستمرارها في العمل في ظل جميع الظروف، وهذا يتطلب جمع البيانات الهامة التي تساعد المؤسسة على التحدي ومتابعة كل التغيرات.

المطلب الثاني: عناصر نظام المعلومات وأهم مكوناته

لنظام المعلومات عدة عناصر تكونه ويملك أيضا عدة مكونات نذكرها كما يلي:

الفرع الأول: عناصر نظام المعلومات

يتكون نظام المعلومات من ثلاثة عناصر وهي مدخلات، معالجة ومخرجات نوضحها كما يلي:[1]

أ- المدخلات: input

هي مجموعة الموارد اللازمة للنظام لكي يتمكن من القيام بالأنشطة اللازمة لتحقيق أهدافه، وتشمل المدخلات العديد من العناصر الغير متجانسة مثل الخامات والطاقة والمعلومات والآلات، وتحصل عليها سواء من البيئة الداخلية للمنظمة أو الخارجية لها، وتعتبر المدخلات مخرجات أخرى سواء تلك النظم موجودة في بيئة النظام أو نظم فرعية داخل النظام ذاته.

ب- المعالجة (العمليات) process

يقصد بالعمليات تحويل المدخلات إلى مخرجات وقد تكون آلة أو إنسان أو آلة وإنسان.

ت- المخرجات output

هي عبارة عن النتائج المستخرجة من معالجة المدخلات، ويتم مبادلتها مع البيئة التي تعمل بها المؤسسة، حيث تعبر عن جميع ما نتج عن النظام نتيجة الأنشطة التحويلية التي جرت على المدخلات كما هو موضح في الشكل الموالي:

---

[1] ابراهيم سلطان * نظم المعلومات المحاسبية * الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003، ص13.

الشكل رقم (1 - 2): عناصر النظام.

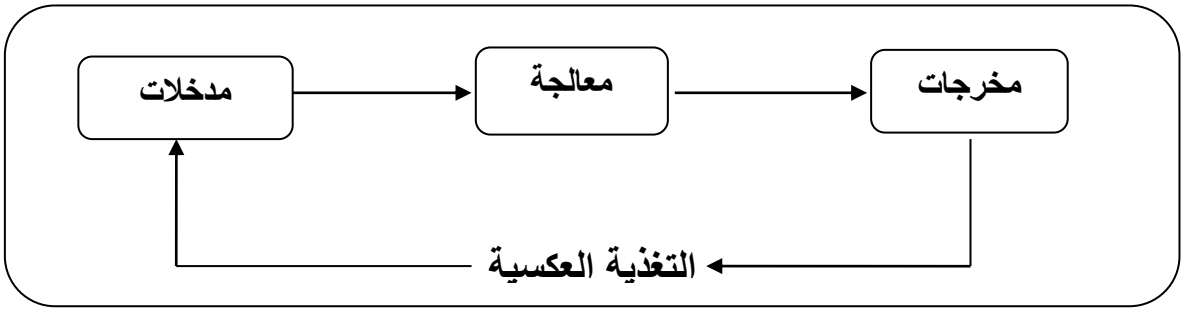

المصدر: علاقة نظم المعلومات الإدارية بجودة القرارات الإدارية، سميح محمد الوادية، ماجيستر إدارة أعمال، ص1

نلاحظ من الشكل أن عناصر النظام لها علاقة عكسية مع بعضها فالمدخلات تعالج لتصبح مخرجات، ومن ثم تصبح المخرجات مدخلات لاتخاذ القرارات .

الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات

يتكون نظام المعلومات من عدة عناصر يكمل بعضها بعضا وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:[1]

- القوى والعناصر البشرية المؤهلة والمدربة لتنفيذ النشاطات المختلفة.
- النظم والأساليب المتبعة التي تتمثل في البرمجيات التطبيقية المطلوبة لمعالجة البيانات وخزها واسترجاع معلوماتها.
- أجهزة وتكنولوجيا معلومات واتصالات بمختلف أنواعها سواء كانت حواسيب أو معدات اتصال لبث المعلومات إلى المواقع المطلوبة أو أي أجهزة ومعدات أخرى
- البيانات والمعلومات المطلوب إدخالها في نظام المعلومات والتي تمثل مدخلات النظام
- المستفيدون بمختلف شرائحهم الوظيفية والاجتماعية الذين يستخدمون مخرجات النظام، وهم أنفسهم سيكونون عناصر مهمة في تزويد النظام بمدخلات جديدة بعد أن ينجزوا بحوثهم وقراراتهم وينتجوا معلومات جديدة .

---

[1] عامر ابراهيم قندلجي تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 64- ص 65

المطلب الثالث: موارد نظام المعلومات وأهم أنواعه

الفرع الأول: موارد نظم المعلومات

تحتاج كل منظمة تستخدم نظم المعلومات إلى مجموعة موارد أساسية نلخصها كالآتي:

1- موارد الأفراد : تشمل هذه الموارد المستفيدين والمختصين في نظم المعلومات:[1]

- **المستفيدون أو المستخدمون:** وهم الأفراد الذين يستعملون نظام المعلومات أو يستفيدون من المعلومات التي ينتجها هذا النظام، ويمكن أن يكونوا محاسبين أو مندوبي مبيعات أو مهندسين أو موظفين أو زبائن أو مسؤولين، وأغلبها يعتبر مستفيدا من نظم المعلومات
- **المختصون في نظم المعلومات:** وهم المسؤولين عن تطوير وتشغيل نظم المعلومات بما فيم محللي النظم وخبراء البرمجيات ومشغلي الحاسوب وغيرهم من الأفراد ذوي الوظائف الإدارية والفنية والكتابية العاملين في نظم المعلومات.

2- موارد الأجهزة :هي كل الأجهزة المستخدمة في معالجة البيانات، ومن أهم الأجهزة نذكر

- **أجهزة الحاسوب:** وهي وحدات المعالجة المركزية للحواسيب المستخدمة في معالجة البيانات سواء كانت حواسيب علاقة او شخصية
- **الأجهزة الملحقة بالحاسوب** وهي تشمل:
  - ❖ أجهزة الإدخال مثل لوحة المفاتيح والفأرة لإدخال البيانات إلى الحاسوب
  - ❖ أجهزة الإخراج مثل الشاشة والطابعة لإخراج المعلومات الناتجة عن معالجة البيانات
  - ❖ أجهزة التخزين مثل الأقراص المغنطة أو الليزرية أو البصرية المستخدمة في تخزين البيانات أو المعلومات
- **شبكات الإتصال عن بعد:** تحتاج كل منظمة تستخدم نظم المعلومات الى الاتصال عن بعد: والشبكات هي كل الأجهزة التي تتيح إمكانية استخدام الحاسوب للمستخدمين في أي مكان تتم فيه كالمودمات وشبكات الهاتف وغيرها

---

[1] نجم عبد الله الحميدي "مرجع سبق ذكره " ص 23- ص 24 .

3- موارد البرمجيات: وهي كل البرامج المستخدمة في معالجة البيانات ومن أهم هذه الموارد:

- **نظم التشغيل:** وهي المسؤولة عن تشغيل الحاسوب والتحكم به، وتوفير البيئة المناسبة لاستثماره من المستخدمين.
- **البرامج التطبيقية:** وهي التي تسمح للمستخدمين بالإستفادة من نظم المعلومات مثل برامج معالجة النصوص وبرامج التصفح الإلكتروني وغيرها
- **الإجراءات:** وهي التعليمات الخاصة بالأفراد الذين يستخدمون نظام معلومات مثل تعليمات تعبئة نماذج البيانات وتعليمات إستخدام البرامج التطبيقية وغيرها

4- موارد البيانات : يكمن أن تأخذ أشكال منها:

- **البيانات العددية الهجائية:** والتي تتكون من أرقام وحروف هجائية ورموز أخرى تصف معاملات تجارية أو احداثا أو وحدات أخرى
- **البيانات النصية:** وهي النصوص المستعملة في الإتصالات الكتابية
- **البيانات البيانية:** وهي الصور والأشكال البيانية ومشابها
- **البيانات الصوتية:** وهي البيانات المكونة من الأصوات كصوت الإنسان وغيره.

الفرع الثاني: أنواع نظم المعلومات.

يمكن تقسيم نظم المعلومات إلى أربعة أنواع رئيسية هي [1]:

1- **نظم معالجة المعاملات:** نظام معلومات محوسب يعالج ويسجل البيانات الناتجة عن أحداث مبادلات الأعمال الروتينية اليومية الضرورية لإدارة الأعمال، وتخدم المستوى التشغيلي في المنظمة تجعل المعلومات متوفرة للمستخدمين داخل وخارج المنظمة حين طلبها على شكل تقارير للمستخدم،

2- **نظم المعلومات الإدارية:** هي نظم صممت لخدمة وظائف المستوى الإداري في المنظمة عن طريق تزويد المديرين في الدارة الوسطى بالتقارير الفورية عن القرار في المستوى الإداري،

---

[1] فايز جمعة النجار *مرجع سبق ذكره *ص ص 53-59.

3- **نظم دعم القرار:** نظم على مستوى إدارة المنظمة تساعد مدير منفرد أو مجموعة صغيرة من المديرين لحل مشكلة نوعية، أنه نظام يمزج البيانات ويقدم نماذج تحليلات رفيعة المستوى، كما يمكنها دمج عدة نماذج لتكوين نموذج متكامل، وتقديم برامج إدارة وإنتاج الحوار للسماح لصانع القرار بالتفاعل مع النظام والتخاطب المباشر معه لدعم اتخاذ القرارات غير المهيكلة وشبه المهيكلة

4- **نظم دعم المديرين التنفيذيين:** نظام معلومات على المستوى الإستراتيجي في المنظمة مصمم لمساعدة الإدارة العليا في اتخاذ القرارات غير المهيكلة من خلال تصاميم متقدمة .

الشكل رقم (1 -3): أنواع نظم معلومات

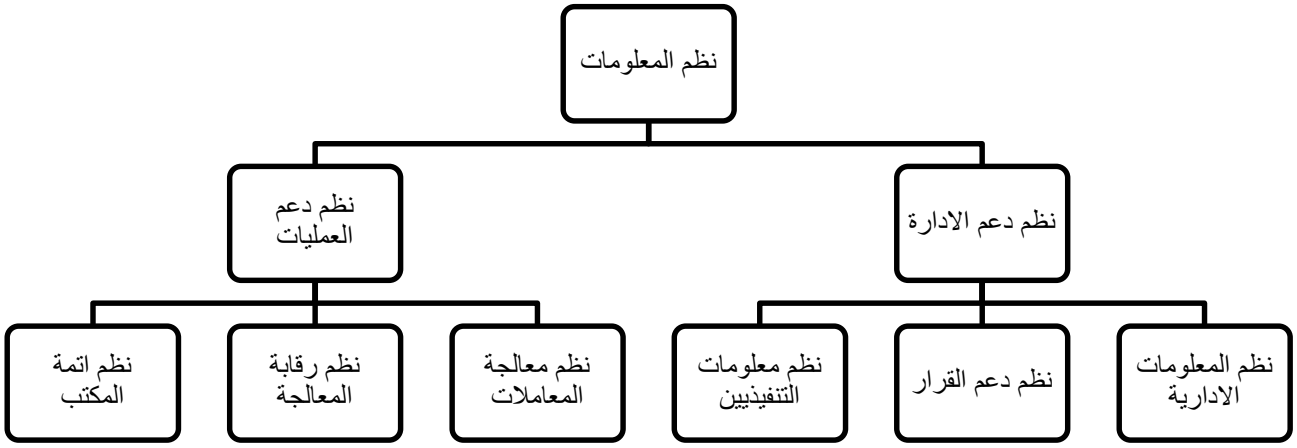

المصدر: بن طاطة عتيقة أثر تفاعل نظام المعلومات وإدارة المعرفة على تحقيق المزايا التنافسية *

أطروحة دكتوراه، تلمسان،2017 /2016، ص12* .

المبحث الثاني: المعلومات أحد مدخلات نظام المعلومات

التطور المستمر في عصر التكنولوجيا المتواصلة التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية حتى وصلت إلى مرحلة الدخول إلى الحياة الاجتماعية والتعاملات اليومية بحيث تعدت كونها حاجة أساسية بل غدت حاجة بديهية وسنستعرض في هذا المبحث مجموعة من النقاط حول المعلومات:

المطلب الأول: مفاهيم حول المعلومات

المعلومات هي التي تمثل بصدق واقع المؤسسة ولتقديم دراسة نظرية شامله عن المعلومات قمنا بالبحث عن عدة تعاريف حولها لخصناها كما يلي:

- تعرف المعلومات على أنها البيانات ذات الدلالة والفائدة التي يمكن إيصالها للمستلم من أجل اتخاذ القرارات.
- وتعرف أيضا على أنها بيانات تمت معالجتها وتحويلها إلى معلومات مفيدة ذات معنى تكون سهلة الإستخدام لإتخاذ القرارات الإستراتيجية[1].
- و تعرف على أنها مجموعة من المعطيات التي قد تم تحويلها بطريقة معبرة للشخص الذي يتلقاها ويستفيد منها، والتي لها دور فعال في اتخاذ القرارات[2].

ومن التعاريف السابقة نستخلص أن للمعلومات تعريف واحد وهو أنها مجموعة من البيانات التي يتم معالجتها ودراستها ومن ثم تقديمها لمراكز إتخاذ القرار.

المطلب الثاني: الفرق بين المعلومات، البيانات و المعرفة

من المهم جدا معرفة الفرق بين هذه المفاهيم الثلاثة وتقديم تعريف خاص لكل منها وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

---

[1] عبد النور دحاك، رابح قارة "دور وأهمية المعلومات في اتخاذ القرارات الإستراتيجية *محلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر، ديسمبر 2007.

[2] نور الدين مزهودة "أثر نظام المعلومات المتكامل على تحسين اداء المؤسسات الاقتصادية اطروحة دكتوراه، جامعة قصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، 2017، ص 04.

الفرع الأول: تعريف البيانات والمعلومات والمعرفة

- **البيانات:** الشكل الظاهري لمجموعة حقائق غير منظمة قد تكون حقائق أو تصورات في شكل أرقام، كلمات، صور رموز لا علاقة بينها، ولا تعطي معنى وهي منفردة، وهي المادة الأولية الخام التي تدخل كمدخلات ليتم معالجتها لتعطي معلومات على شكل مخرجات
- **المعرفة:** هي الفهم المكتسب من خلال الخبرات والدراسة، وتتألف من معلومات نظمت وعولجت لتحويلها إلى فهم، خبرة تعليم متراكم، أنها توافق الموهبة، الفطرة، الأفكار، القوانين، الخبرة، والإجراءات التي تقود إلى المعرفة وتطبيقها لحل مشكلة
- **المعلومات:** هي بيانات تمت معالجتها إذ تم تصنيفها، وتحليلها، وتنظيمها، وتلخيصها بشكل يسمح إستخدامها والإستفادة منها حيث أصبحت ذات معنى .فالمعلومات هي البيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتفسير بهدف إستخراج المقارنات والمؤشرات والعلاقات التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر مع بعضها البعض. [1]

ويمكن تلخيص العلاقة بين المصطلحات الثلاثة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1 - 4): العلاقة بين المعلومات والبيانات والمعرفة

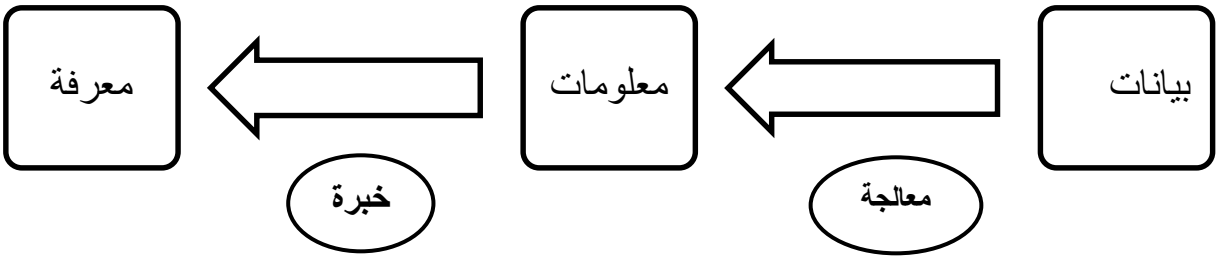

المصدر: إعداد الطالبان بالاعتماد على ما سبق في الفرع الأول ودراسة فايز جمعة النجار

[1] فايز جمعة صالح التجار"مرجع سبق ذكره * ص ص 19 - 20.

الفرع الثاني: الفرق بين المعلومات و البيانات[1]:

- البيانات عشوائية غير منظمة أو مفهومة أما المعلومات منظمة ذات معنى ودلالة.
- البيانات هي مدخلات البحث العلمي والمعلومات مخرجاته ونتائجه.
- البيانات آراء وأرقام وقياسات غير مفهومة حتى للمختص أما المعلومات منحنيات ورسوم وأشكال بألوان وتسميات يسهل على المختص وغير المختص فهمها.
- البيانات مبعثرة لا تعطي أي نتائج مؤكدة أما المعلومات أكثر تنظيماً ويستطيع الباحث البناء عليها.
- لا تؤدي البيانات مع البيانات الأخرى إلا إلى مزيد من الضياع والتعقيد أما المعلومات تتجمع مع المعلومات الأخرى من دراسات وأبحاث شبيهة أو مختلفة لتشكل نتائج جديدة ومعارف إضافية أكثر وضوحاً.
- مشاركة البيانات مع الأوساط العلمية يكون بقصد إعادة تحليلها بطرق أخرى دون تقديم نتائج مباشرة جاهزة للاستخدام أما مشاركة المعلومات تفتح آفاقاً جديدة للباحثين باختبار صحتها وتدعيم أبحاثهم بشكل مباشر

ويمكن أيضا تلخيص الفرق بينهما في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1 - 1): الفروق الأساسية بين المعلومات والبيانات

مجال الفرق	البيانات	المعلومات
الترتيب	غير منظمة في هيكل تنظيمي	منتظمة ضمن هيكل تنظيمي
القيمة	غير محددة القيمة	محددة القيمة بتحديد عوامل القيمة والتأثير على قيمة المعلومات
الاستعمال	لا يستعمل على الصعيد الرسمي	يستعمل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي
المصدر	عديدة المصدر	محددة المصدر
الدقة	منخفضة	عالية
موقعها في النظام	مدخلات	مخرجات
الحجم	كبير جدا	صغير نسبيا بحجم البيانات

المصدر: سيلم منى أثر استخدام نظم المعلومات على فاعلية اداء الموظفين بالبنوك التجارية أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2017ص37 .

---

1 موقع الكتروني *الفرق بين البيانات والمعلوماتcom. 3mawdoo :// https * ، كفاية العبادي في : 22ماي على 16سا32د.

من خلال الجدول نلاحظ أن البيانات عبارة عن عناصر غير منظمة لا تستعمل على الصعيد الرسمي وهي عديدة المصدر عكس المعلومات التي هي عناصر منظمة تستعمل على الصعيد الرسمي بالإضافة إلى أنها محددة المصدر .

المطلب الثالث: تصنيف وخصائص المعلومات

الفرع الأول: تصنيف المعلومات

يمكن تصنيف المعلومات وفقا للمعايير الآتية[1] :

1- **زمن المعلومات** :قد تكون المعلومات تاريخية أو مستقبلة، إذ تستخدم المعلومات التاريخية لمتابعة الأداء ومراقبته، أما المعلومات المستقبلية فتستخدم لأغراض التنبؤ والرقابةّ،

2- **شكل المعلومات** :قد تكون المعلومات ملخصة أو تفصيلية، إذ تستخدم المعلومات الملخصة في مستويات الإدارة العليا، أما التفصيلية فتستخدم في المستويات التشغيلية.

3- **صفة المعلومات** : قد تكون متوقعة أو غير متوقعة وتستخدم المعلومات المتوقعة لتخفيض حالة عدم التأكد بينما تستخدم الغير متوقعة لإكتشاف المشكلات،

4- **مصدر المعلومات** : قد تأتي المعلومات من مصادر داخلية مثل حجم المبيعات، وحجم الأجور، وحجم الإنتاج، ونسبة الإنتاج المعيب، وقد تأتي من مصادر خارجية مثل أسعار الفائدة، ومعادلات التضخيم، وأسعار المنافسين،

5- **تنظيم المعلومات** : قد تكون المعلومات منظمة تقدم بشكل تقرير يعكس المعلومات التي يحتويها كافة. وقد تكون غير منظمة لا تعكس محتوياتها بشكل واضح .

الفرع الثاني: خصائص المعلومات .

يمكن الاستفادة من المعلومات في إتخاذ القرارات المناسبة ولكن لابد أن تتصف بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها كما يلي[2] :

---

[1] نجم عبد الله الحميدي "مرجع سبق ذكره" ص41.

[2] نجم عبد الله الحميدي "مرجع سبق ذكره" ص42.

1- **دقة المعلومات** :تحدد درجة دقة المعلومات بمدي تمثيلها للموقف أو الحدث. وتتوقف درجة الدقة في المعلومات على إحتياجات المستخدم وطبيعة المشكلة ومرحلة صنع القرار. ففي مرحلة البحث عن المشكلة مثلا يمكن لصانع القرار قبول درجة منخفضة من الدقة في المعلومات التي يحتاج إليها، أما في مرحلة تقييم نتائج القرار فإنه يحتاج إلى المعلومات على درجة عالية من الدقة.

2- **حداثة المعلومات** :ونعني بذلك الكفاءة في تجهيز المعلومات حتى لا تفقد المعلومات حداثتها ونفعها فينبغي إلا يستغرق تجهيزها وقنا طويلا، فقد أتاحت تقنية المعلومات إمكانية التوليد الفوري للتقارير عن أي فترة زمنية، تغير مفهوم التقارير الدورية وحل مكانها التقارير الفورية عند طلبها.

3- **جودة المعلومات** : يمكن أن تتحقق جودة المعلومات بأمرين، أحدهما الموضوعية، والأخر تجنب الأخطاء والتزوير. ويقصد بالموضوعية عدم التحيز في معالجة البيانات وطريقة عرضها، ويرجع التحيز لعدة أسباب منها المصلحة الشخصية لمعالج البيانات، وحالته النفسية، ودرجة تفاؤله أو تشاؤمه .أما الخطأ في المعلومات فقد ينشا من إستخدام طريقة غير صحيحة في المعالجة البيانات، أو خطا في تسجيل البيانات، أو سوء فهم، التزوير المتعمد. ويمكن التغلب على هذه الأخطاء بإعتماد نظام رقابي جيد،

4- **تكامل المعلومات** : ينبغي أن تتكامل المعلومات، لأن عدم تكاملها يجعلها غير صالحة للوصول إلى الهدف المطلوب.

5- **تركيز المعلومات** :ونعني بذلك تلخيص البيانات في جداول ورسوم بيانية توضح الاتجاهات العامة وتدل على البنود التي تعتبر شاذة وغير الاتجاهات الطبيعية والمتوقع.

6- **دلالة المعلومات** :المعلومات ذات الدلالة هي المعلومات التي تشبع حاجة الإدارة إلى المعرفة التي تساعد في إتخاذ القرارات أو إلى إدراك جديد لماهية الأعمال التي تقوم بها.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المالي

يمثل نظام المعلومات المالي أساس العمل الإداري لأي مؤسسة فمن خلالها يتم تحديد الحالة المالية للمؤسسة وهي تؤثر بشكل ملحوظ في نجاح المؤسسات المختلفة حيث يهدف نظام المعلومات المالي إلى توفير معلومات تفصيلية لإدارة المؤسسة وموظفيها وسندرس في هذا المبحث مفهوم نظام المعلومات المالي من تعاريف وأهمية وأهداف في المطلب الأول ثم نقوم بدراسة أهم نماذج وفروع النظام في المطلب الثاني ثم نقوم بتسليط الضوء على أهم مقومات نظام المعلومات المالي والعقبات التي يتعرض لها.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المالي

نظام المعلومات المالي من أهم النظم الفرعية التي تتكون منها نظم المعلومات الإدارية وبالتالي سنقوم بدراسة شاملة لنظام المعلومات المالي في هذا المطلب من خلال تقسيمه لخمس فروع وهي كما يلي:

الفرع الأول: عرض تعاريف حول نظام المعلومات المالية' عناصره واهم مميزاته.

أولا: تعاريف حول نظام المعلومات المالية

استخدام نظام المعلومات المالي سبق استخدام العديد من الأنظمة الفرعية الأخرى حيث أن واقع حال أغلب المؤسسات يشير إلى ذلك وفيما يلي عرض لبعض التعاريف الخاصة بنظام المعلومات المالي:

1- يعرف نظام المعلومات المالي على أنه نظام معلومات ينتج معلومات مرتبطة بالأنشطة المالية للمؤسسة، ويمثل مجموعة من طرق وإجراءات تدعم المديرين الماليين في اتخاذ القرارات المالية وتخصيص ومراقبة الموارد المالية في الأعمال[1].

2- نظام المعلومات المالي هو أحد فروع نظام المعلومات الوظيفية الذي يركز على دعم قرارات التمويل في المؤسسة والرقابة على استخدام الموارد المالية فيها.[2]

1فايز جمعة النجار "مرجع سبق ذكره" ص97

2هايل عبد الوهاب الزايد*نظام المعلومات المالي* ماجيستر ادارة اعمال، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009، ص3

3- نظام المعلومات المالي نظام فرعي للمعلومات الإدارية الذي يختص بتحديد إحتياجات متخذي القرارات سواء في مستوى الإدارة العليا، أو الإدارة المالية من البيانات والمعلومات المالية.[1]

ثانيا: عناصر نظام المعلومات المالي

من مجموعة التعاريف السابقة نستخلص أن نظام المعلومات المالي يحتوي على مجموعة عناصر نذكر أهمها:

- جمع البيانات المتصلة بالنشاط المالي
- معالجة البيانات وتحويلها الى معلومات
- الحصول على معلومات وتوفيرها إلى مراكز اتخاذ القرار المالي وفق احتياجاتها في الوقت المناسب

ثالثا: مميزات نظام المعلومات المالي

تتلخص مميزات نظام المعلومات المالي في خمسة نقاط أساسة هي:

- اعتماده على مجموعة من الموارد التي تتفاعل مع بعضها لإنتاج وتوصيل المعلومات إلى مستخدمي النظام،
- تمثل البيانات أهم المدخلات الرئيسية للنظام التي تحصل عليها من بيئة المنظمة التي يعمل فيها، كما يمكن ان تمتد هذه البيئة خارج المنظمة لتشمل الجهات الخارجية المتعاملة مع المؤسسة من عملاء وموردين ومستثمرين ودائنين وجهات حكومية،
- يتمثل نشاطه في الحصول على البيانات ومعالجتها لإنتاج المعلومات المالية ثم توصيلها إلى الجهات المستفيدة منها،
- يتاثر ببعض القيود المفروضة عليه وقد تكون هذه القيود داخلية مثل حجم النظام و الموارد المتوفرة أو قيود خارجية مثل القوانين واللوائح الحكومية،
- يهدف إلى تقديم معلومات مالية دقيقة للمستخدمين الداخلين وللمستخدمين الخارجين.

---

1 صباح رحيمة محسن *نظم **المعلومات المالي*** الطبعة الاولى، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص179 – ص180.

الفرع الثاني: خصائص نظام المعلومات المالي

سنتطرق في هذا الفرع إلى خصائص نظام المعلومات المالي الذي يمكن سردها على النحو التالي:[1]

- موجهة أساسا للتعامل مع النقود حيث تترجم جميع العمليات إلى مبالغ نقدية، ولذلك فهي تقتصر على معالجة العمليات ذات التأثير المالي المباشر على المؤسسة.
- يتم تسجيل العمليات المالية بطريقة القيد المزدوج المعروفة في مسك الدفاتر والسجلات المالية والمحاسبية التي يجري من خلالها موازنة المبالغ الدائمة والمدينة في كل قيد.
- يتم تسجيل العمليات المالية والمحاسبية وللتأكد من دقتها وصحتها من خلال ما يسمى ميزان المراجعة وهو عبارة عن سجل خاص لكل عملية يتم الاحتفاظ به في النظام لبيان تفاصيل العملية.
- يستخدم دليل الحسابات لسرد جميع أنواع الحسابات المستخدمة في المؤسسة وتتم تسميتها بحيث تعبر عن نتائج الأحداث المتعلقة بمجال معين من مجالات المؤسسة ويتم تجميع الحسابات في هذا الدليل حسب أنواعها وإعطائها أنواعا ورموزا تعريفية يطلق عليها أرقام الحسابات.
- يعتبر النظام المالي ذو طبيعة دورية حيث تتم موازنة العمليات على أساس دوري.
- يتصف النظام المالي بالتوحيد والنمطية حيث يتم تسجيل تفاصيل العمليات المالية وفق لإجراءات روتينية محددة لا يمكن تغييرها ثم يتبع ذلك إجراءات نمطية روتينية أيضا بفحص هذه التفاصيل والتأكد من دقتها ثم يتم ترحيل هذه البيانات إلى الحسابات الخاصة بها خلال أو في نهاية الفترة المالية وفق طريقة معروفة ومحددة مسبقا، وأخيرا يتم إعداد التقارير المالية والتلخيصية لإعطاء فكرة عامة عن العمليات التي تمت خلال الفترة الماضية وانعكاساتها على المؤسسة.
- يهتم النظام المالي بالبيانات التاريخية حيث تعالج الأحداث التي تمت فعلا كعمليات البيع والشراء ولذلك فهي لا تقدم أي معلومات عن المستقبل.
- تعمل على توفير معلومات مالية يمكن الوثوق بها عن الموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بمؤسسات الأعمال التي تعكس المركز المالي للمؤسسة.

1صباح رحيمه محسن مرجع سبق ذكره، ص 181- ص 182

الفرع الثالث: وظائف نظام المعلومات المالية:

يمكن بلورة الوظائف الأساسية التي يقوم بها نظام المعلومات المالي في خمسة وظائف موضحة في الشكل أدناه وهي:[1]

ا- جمع البيانات: تتكون من مجموعة من الإجراءات والخطوات تبدأ بتحديد البيانات التي تعتبر المدخلات الرئيسية للنظام، ثم تجميع هذه البيانات من مصادرها المختلفة وإدخالها للنظام وإعدادها للتشغيل من خلال مجموعة محدودة من الأنشطة التنفيذية لوظيفة جمع البيئات التي تتمثل في:

- جمع وتسجيل البيانات
- ترميز البيانات
- تصنيف البيانات
- تدقيق البيانات
- تحويل البيانات

ب - تشغيل البيانات: يقصد بها تنفيذ مجموعة معينة من الإجراءات الأساسية على مدخلات نظام المعلومات المالية المتمثلة في البيانات الخام لتحويلها إلى منتج نهائي للنظام وهي المعلومات وتتمثل فيما يلي:

- فرز البيانات
- إجراء العمليات الحسابية والمنطقية على البيانات
- تلخيص البيانات

ج - إدارة البيانات: نظرا لعدم تشغيل البيانات فور تجميعها بل يتم تخزينها وتحديثها وصيانتها حتى تكون متاحة وقت الحاجة إليها لأغراض التشغيل لذلك فوظيفة إدارة البيانات تتضمن الأنشطة الآتية:

- تخزين البيانات
- تحديث وصياغة البيانات
- إسترجاع البيانات

1صباح رحيمة محسن * مرجع سبق ذكره * من من 182 – 184

د - رقابة وحماية البيانات: تتضمن وظيفة رقابة البيانات إجراءين أساسيين يتمثل الأول في حراسة البيانات وحمايتها باعتبارها إحدى موارد المؤسسة والإجراء الثاني يتمثل في التأكد من أن البيانات التي يتم حفظها هي بيانات صحيحة كاملة ويتم تشغيلها بطريقة صحيحة لأنه من المحتمل حدوث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل، وقد تفقد هذه البيانات أو قد يتم التلاعب في سجلات البيانات أثناء عملية التشغيل الأساسية للنظام بداية بتجميع البيانات والانتهاء بإنتاج وتوصيل المعلومات للمستخدمين النهائيين للنظام.

و - إنتاج المعلومات: تمثل الوظيفة النهائية من وظائف نظام المعلومات المالية في إنتاج المعلومات تهدف هذه الوضعية إلى توصيل المعلومات إلى الأشخاص المصرح لهم بالحصول على هذه المعلومات وتتضمن وظيفة إنتاج معلومات ثلاث أنشطة رئيسي وهي:

- تجميع وإسترجاع المعلومات.
- نقل المعلومات.
- إعداد تقارير المعلومات.

و الشكل الموالي يلخص الوظيفة الرئيسية لنظام المعلومات المالية

الشكل رقم (1- 5): الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المالية

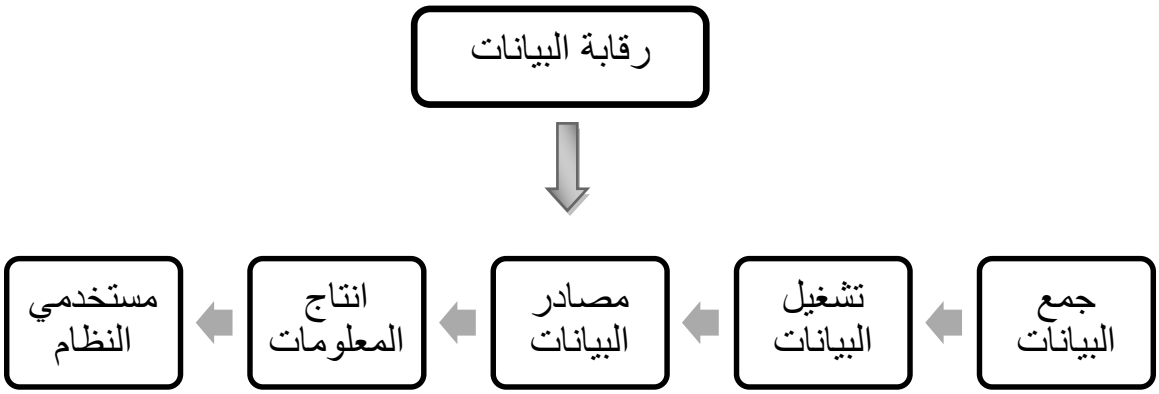

المصدر: صباح رحيمة محسن، إبراهيم زربية، فتحي أحمد الشيباني /نظام المعلومات المالية/الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع، عمان - الأردن،2011، ص184

الفرع الرابع: أهداف نظام المعلومات المالي.

يهدف نظام المعلومات المالي إلى توفير وإمداد الإدارة بالمعلومات الضرورية والمفيدة في عمليات إتخاذ القرارات الخاصة بتخطيط ورقابة عمليات المؤسسة بما يحقق أهدافها وهناك العديد من الأهداف لنظم المعلومات المالية نذكرها فيما يلي: [1]

- توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة لدراسة تكاليف المخرجات ومقارنة التكاليف الفعلية التكاليف التقديرية وتقدم هذه التقارير للإدارة.
- توفير البيانات والمعلومات المالية لدراسة المدخلات والمخرجات والإيرادات والمصاريف.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الخطط الاستثمارية المتمثلة في الأصول الثابتة والمتداولة.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة الربح ومستوياته وتحديد معدلات أداء المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
- توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة لإعداد القوائم المالية المعبرة عن نتائج أعمال المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
- توفير البيانات والمعلومات المالية اللازمة كمدخلات أساسية لصنع القرارات المالية.

الفرع الخامس: أهمية نظام المعلومات المالي.

كان استخدام البطاقات المثقبة في وظيفة التمويل مقتصرا على معالجة البيانات المحاسبية مع تجاهل احتياجات المديرين للمعلومات بما فيهم مديري التمويل لكن مع التوسع في استخدام أجهزة الحاسوب بدأ نظام المعلومات المالي في استخدامها بمجالات أهم من مجرد أداء المهام المحاسبية، وتتمثل في خمسة مهام أساسية وهي: [2]

- التنبؤ بالاحتياجات المالية وتخمينها،
- تقيم مصادر الأموال،
- الرقابة على استخدامات الأموال،
- توفير مجموعة ضخمة من المعلومات الدورية والاستثنائية عن مختلف الأنشطة المالية في المنظمة،
- يعطي رؤية شمولية عن الوضع المالي في المنظمة.

---

[1] هايل - عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص5

[2] موقع الكتروني *نظم المعلومات المالية* http://:ar.m.wekiprdia.org/wiki/جاربورد، في:28ماي2019، على 15سا13د.

المطلب الثاني: نماذج وفروع نظام المعلومات المالي

يملك نظام المعلومات المالي عدة نماذج وفروع نذكرها على النحو التالي:

الفرع الأول: نماذج نظام المعلومات المالي

هناك عدة نماذج لنظم المعلومات المالية ومنها ما يلي:[1]

- **الميزانية التقديرية:** يمكن إستخدام هذا النوع من إعداد الميزانيات التقديرية المختلفة مثل الميزانية النقدية التقديرية، والميزانية العمومية التقديرية، وقائمة الدخل التقديرية ويساعد هذا النموذج إدارة المؤسسة في توقع ما سيكون عليه وضع المؤسسة في المستقبل ومقارنة أدائها الفعلي مع الأداء المتوقع لمساعدة المؤسسة في تحديد الإنحرافات والعمل على حلها.
- **إدارة النقد:** تعد المحور الرئيس لهدف المدير المالي الخاص بالسيولة وفي ضوء ذلك على مدير المؤسسة التأكد من أن الأموال التي تتوافر فيها تستثمر وتستخدم بحكمة.
- **إدارة الموجودات الثابتة:** الأصول الثابتة هي ذلك الجزء من الموجودات الذي يقدم خدماته لأكثر من فترة محاسبية واحدة من حياة المؤسسة التي تمتلكها مثل الأراضي والأبنية والآلات والمعدات وما شابه ذلك وبسبب ضخامة الأموال المستثمرة في هذه الموجودات تبذل إدارة المؤسسة المزيد من العناية للتأكد من اختيار البديل الأفضل من بين الاختيارات المتاحة.
- **كتابة التقارير:** لا ترغب الإدارة العليا للمؤسسة في معظم الأحيان في الرجوع إلى التفاصيل المملة لسير العمل فكل ماهي بحاجة إليه تقارير مختصرة مدعمة بالرسوم البيانية الإيضاحية التي تعطي صورة مختصرة عن مجمل أعمال المؤسسة ونتائجها والتعرف على نشاط المنظمة من أجل تحسين موقفها التنافسي والتعرف المسبق على المشكلات وإمكانية حلها.

---

[1] ثائر القدومي، سال بركات *انظمة المعلومات المالية و المصرفية* الطبعة الاولى، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص145

الفرع الثاني: فروع نظام المعلومات المالي.

نظام المعلومات المالي مثله مثل الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري. وهو يحتوي على فرعيين أساسيين :[1]

- **نظام المحاسبة المالية:** تتمثل الوظيفة الأساسية لنظام المحاسبة المالية في توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات من قبل الأفراد والهيئات الرسمية والجهات الحكومية خارج المؤسسة.
- **نظام المحاسبة الإدارية:**تتمثل الوظيفة الأساسية لنظام المحاسبة الإدارية في توفير وإمداد الإدارة بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الخاصة بتخطيط ومراقبة عمليات المنظمة بما يحقق أهدافها.

المطلب الثالث: أهم مقومات نظام المعلومات المالي والعقبات التي يتعرض لها

يتعرض نظام المعلومات المالي لعدة مقومات وعقبات نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: مقومات نظام المعلومات المالي

هنالك مجموعة من المقومات تؤثر على نظام المعلومات المالي من حيث عملية استنتاج المعلومات وتوضيحها وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:[2]

1- المستندات:

تعتبر المستندات من محصلات نظام المعلومات المالي وفي غاية الأهمية وإن سلامة المراحل الأخرى في النظام تحكمها مجموعة من المبادئ كما يلي:

- إستخدام أقل عدد من المستندات.
- التبسيط و الوضوح في تصميم المستندات.
- إستخدام نفس الصور في نفس المستندة.
- منع الازدواج في جميع البيانات وتسجيل العمليات.
- أن تلبي المستندات أغراض الرقابة.

---

[1] صباح رحيمة حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 186 – 187

[2] العماري احمد *طبيعة واهمية نظام المعلومات المحاسبي * محلة العلوم الانسانية، العدد الاول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص 602

2- الترميز:

يمكن تعريف الترميز على أنه وضع أرقام أو حروف هجائية أو علامات أو صور أو ألوان لتميز مفردات كل عنصر معين بالعملية عن غيره ويحقق الترميز الأغراض التالية:

- تسهيل عملية جمع المعلومات.
- تسهيل عملية الاتصال والإنجاز السريع للعمليات.
- تقليل احتمال الوقوع في الخطأ.

3- دليل الحسابات:

يعرف الدليل المحاسبي للحسابات على أنه وضع عملية اختيار وتحديد سمات الحسابات المعبرة عن العلامات المالية والتي تتم بالوحدة المحاسبية وتجميعها وتسويقها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموز وأرقام مميزة لكل منها.

4- مكننة العمل المحاسبي:

يتم تحويل المدخلات إلى معلومات جاهزة ومفيدة عن طرق إدخال الحاسوب إلى مجال الأعمال وقد شاع استخدامه بصورة كبيرة نظرا للمميزات الكثيرة والتي من أهمها القدرة على معالجة البيانات والمعلومات بدقة كبيرة الأمر الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة.

5- التقارير:

تعد إحدى الوسائل المهمة التي تستعمل في الرقابة، إذ تعد أداة اتصال بين مختلف المستويات الإدارية، حيث يجب إعداد هذه التقارير في الوقت المناسب وأن تتسم بالسهولة في إدراك محتوياتها وتتسم بتميز ملائم يجعلها أكثر وضوحا دون إخفاء أي تفاصيل مهمة.

الفرع الثاني: عقبات نظام المعلومات المالي

وجود نظام معلومات مالي في المؤسسة لا يعني نجاحه واكتفائه في تحقيق الأهداف المرجوة منه وقد يرجع فشل نظم المعلومات المالية في تحقيق أهدافه إلى الأسباب التالية:[1]

- يعتبر التحليل القاصر للنظام سببا رئيسيا في فشل العديد من نظم المعلومات المالية.
- قد يؤدي فشل النظام في التصميم بشكل يلبي إحتياجات الإدارة من نظام المعلومات المالية من جهة، ومن جهة أخرى فشله في تصميم واجهة سهلة الإستخدام من قبل المستفيد من النظام إلى العديد من الأخطاء الناتجة عن البطء في التزويد بالمعلومات أو عدم استخدامها.
- إن عدم دقة البيانات وعدم إكتمالها عامل أساسي في إرباك النظام وفشله في تزويد مستخدمي النظام بمعلومات دقيقة يعتمد عليها.
- على الرغم من تحديد الكلفة بشكل تقريبي عند إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للنظام، إلا أن عدم دقة هذه الدراسات يزيد من إنفاق بعض المنظمات لمواردها المادية على نظم المعلومات المالية بشكل يكون أكبر من عوائد هذه النظم.
- عدم قناعة الإدارة بإستخدام نظم المعلومات المالية، أو عدم وجود عناصر مدربة للتعامل مع النظام، بالإضافة إلى عدم التحديث المستمر للبيانات، كل هذا يمكن أن يكون سببا في فشل النظام.
- بدون التخطيط تصبح نظم المعلومات وخدمات المعلومات مفتقرة إلى التنظيم وغير مهيأة لتلبية متطلبات المستفيدين.

---

[1] صباح رحيمة محسن، مرجع سبق ذكره، صن ص 191 - 192

خلاصة الفصل

من خلال ما درسنا في هذا الفصل وانطلاقا مما تم تحصيله من معلومات توصلنا إلى أن نظام المعلومات المالي من أهم فروع نظم المعلومات الإداري الذي تعتمد عليه المؤسسة في اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بها.

كما يلعب نظام المعلومات المالي دورا مهما في توفير المعلومة المالية لمختلف متخذي القرارات انطلاقا من مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها بالاعتماد على مجموعة من المقومات التي تساعد في إنتاج معلومة مالية ذات جودة.

يقوم نظام المعلومات بعدة مهام فهو يتنبأ بالاحتياجات المالية للمؤسسة، يقيم مصادر الأموال، الرقابة على استخدامات الأموال، توفير مجموعة ضخمة من المعلومات الدورية والاستثنائية عن مختلف الأنشطة المالية في المؤسسة وفي الأخير يعطي رؤية شمولية عن الوضع المالي في المؤسسة.

الفصل الثاني
استعمال نظام المعلومات المالي
في تقييم الأداء المالي

تمهيد

يحظى الأداء المالي بأهمية كبرى في المؤسسات الاقتصادية، مما أدى الى الإهتمام بها بشكل متزايد. من طرف الباحثين والمفكرين والممارسين في الإدارة، وهذا من منطلق أن الأداء المالي يمثل الدافع الأساسي لوجود أي مؤسسة من عدمه، فالأداء المالي يمثل سمة من سمات الإقتصاد الحالي .وهو على ذلك يعتبر من أهم المؤشرات التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها لما له من أهمية في أداء المؤسسة بصفة عامة والوظيفة المالية بصفة خاصة حيث تتوقف أنشطة المؤسسة في تحقيق أهدافها على مدى توفر الموارد المالية وكيفية تسييرها وضبطها مع مختلف متغيرات المحيط أو البيئة التي توجد فيها المؤسسة وكل هذا يكون بتحقيق أداء مالي فعال .إذ بعد الأداء عامة والأداء المالي خاصة من أهم ذلك المفاهيم الإدارية سعة وشمولا كونه ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة وحياة المؤسسة على اختلاف أنواعها ووفقا لما سبق متناول في هذا الفصل تقييم الأداء المالي ودور نظام المعلومات المالي وفق ثلاث مباحث مقسمة كما يلي:

المبحث الأول: مدخل إلى الأداء المالي

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

المبحث الأول: مدخل إلى الأداء والأداء المالي

يعتبر الأداء عامة من أبرز المفاهيم التي تحظى بالاهتمام من طرف الباحثين والمفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء والاستمرارية والأداء المالي خاصة من أبرز المفاهيم التي تحتم بها الإدارة في المؤسسة نظرا لكونه الجوهر الرئيسي في تحقيق الأهداف والأرباح، وعليه سنتطرق في هذا المبحث الى أهم مفاهيم الأداء عامة في المؤسسة من حيث التعريف والأنواع والعوامل المؤثرة في الأداء والأداء من حيث الكفاءة والفاعلية ثم تتطرق إلى معنى الوظيفة المالية ومن ثم تقوم بدارسة الأداء المالي خاصة من حيث التعريف والأهمية وأهم المؤشرات المرتبطة به وأهم رؤى العناصر المتعلقة بالتنظيم إلى الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يرتبط مفهوم الأداء بالإدارة لأنه يعمل على تقييم أداء إدارة المؤسسة، حيث سيتم التحدث في هذا المطلب على تعريف الأداء أولا ثم الأداء بين الكفاءة والفاعلية ثانيا ثم يتم دراسة أهم أنواع الأداء والعوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: تعريف الأداء

يختلف تعريف الأداء من كتاب إلى أخر ومن باحث إلى أخر نظرا لتنوع وتوسع مفهوم الأداء استخلصنا منها التعاريف الآتية :

- هو سلوك يحدث نتيجة، بمعنى أن ما يفعله الفرد إستجابة لمهمة معينة، سواء فرضها عليه آخرون أو قام بها من ذاته.[1]
- يعرف الأداء على أنه نتيجة أو كمية محصلة من طرف فرد أو مجموعة من الأفراد بعد بذل جهد معين ويتم الحكم عليه بالأمثل، الجيد أو الكفء.[2]
- الأداء هو النتيجة النهائية لنشاط منظمة ما، لذلك فهو يعبر عن قدرة المنظمة على إستخدام مواردها المالية والبشرية والتكنولوجية والمعرفية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن الأداء هو نتيجة عمل قام به فرد أو مجموعة أفراد قاموا بها من ذاتهم أو فرضت عليهم من أجل تحقيق أهداف معينة.

---

[1] رحاب محمد عبد الرحمن * اثر الإدارة بالقيم على الأداء المتوازن "المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية،2015 ص 157

[2] سيلم منى مرجع سبق ذكره " من 107.

الفرع الثاني: الأداء بين الفعالية والكفاءة.

يملك الأداء علاقة كبيرة مع الفعالية والكفاءة إذ سندرس الكفاءة في الأداء والفعالية في الأداء وعلاقتهما ببعض كما يلي : [1]

1- الكفاءة في الأداء: تعني الحصول على أكبر كمية من المخرجات باستخدام أقل كمية أو تكلفة، بمعنى أخر إبقاء التكاليف في حدودها الدنيا والنتائج في حدودها القصوى.

2- الفعالية في الأداء: تعرف الفعالية بأنها النسبة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعة مسبقا ولهذا كلما كانت النتائج قريبة من الأهداف كانت المؤسسة فعالة.

3- العلاقة بين الكفاءة والفعالية في الأداء: قد يظهر كلاهما مرادف للأخر إلا أنهما في الحقيقة مختلفان من حيث المعنى المؤدي لكل منهما، فقد نقول عن آلة أنها ذات كفاءة إذا أنتجت كمية معينة من المخرجات باستهلاك أقل من المدخلات، أما الفاعلية فيتم تقييمها انطلاقا من أهداف المؤسسة.

الشكل رقم (2 - 1): الأداء من منظور الكفاءة والفعالية.

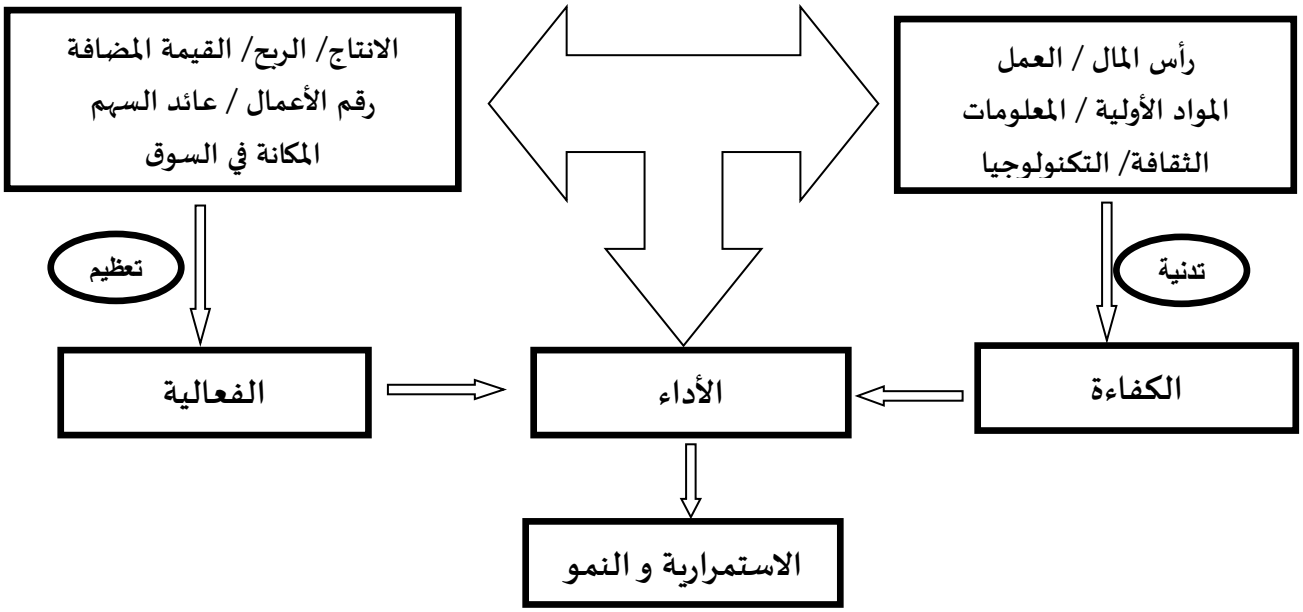

المصدر: عبد المليك مزهودة * الأداء بين الكفاءة والفعالية محلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص88.

---

[1] سيلم منى "مرجع سبق ذكره "من من 108 - 109.

نلاحظ من الشكل أن الكفاءة عبارة عن رأس مال عمل ومواد أولية يستعملها الأداء من أجل الحصول على الفعالية والتي هي ربح وأهداف.

الفرع الثالث: أنواع الأداء، والعوامل المؤثرة فيه

بعد أن تطرقنا إلى تعريف الأداء سنقوم بعرض تصنيفاته والعوامل المؤثرة فيه نستعرضها كالتالي[1]:

أولا: أنواع الأداء: يمكن تصنيف أنواع الأداء حسب المعايير التالية:

1- حسب معيار المصدر: حسب هذا المصدر يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين هما:

- **الأداء الداخلي:** ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من موارد فهو ينتج ثلاثة توليفات هي:
- **الأداء المالي:** يصف فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها.
- **الأداء التقني:** يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال واستغلال تجهيزات الإنتاج وتحسين الاستمارات بفعالية.
- **الأداء البشري:** هو من أهم مصادر الأداء بالمؤسسة على إعتبارات الموارد البشرية تسهم بأدائها بشكل أساسي في الأداء الكلي للمؤسسة والذي يحدد بدرجة رئيسية مستويات الأداء كلها.
- **الأداء الخارجي:** يتعلق بتجميع التطورات الحاصلة بالمحيط الخارجي.

2- حسب معيار الشمولية: و ينقسم الى:

- **الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف والأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها.
- **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة.

وانطلاقا مما سبق سنحاول تجسيد هذه الأنواع حسب معايير التصنيف في شكل توضيحي مبسط وهو كما يلي:

1سيلم منى "مرجع سبق ذكره "من من 111 – 112.

الشكل رقم (2-2): معايير التصنيف لتحديد أنواع الأداء

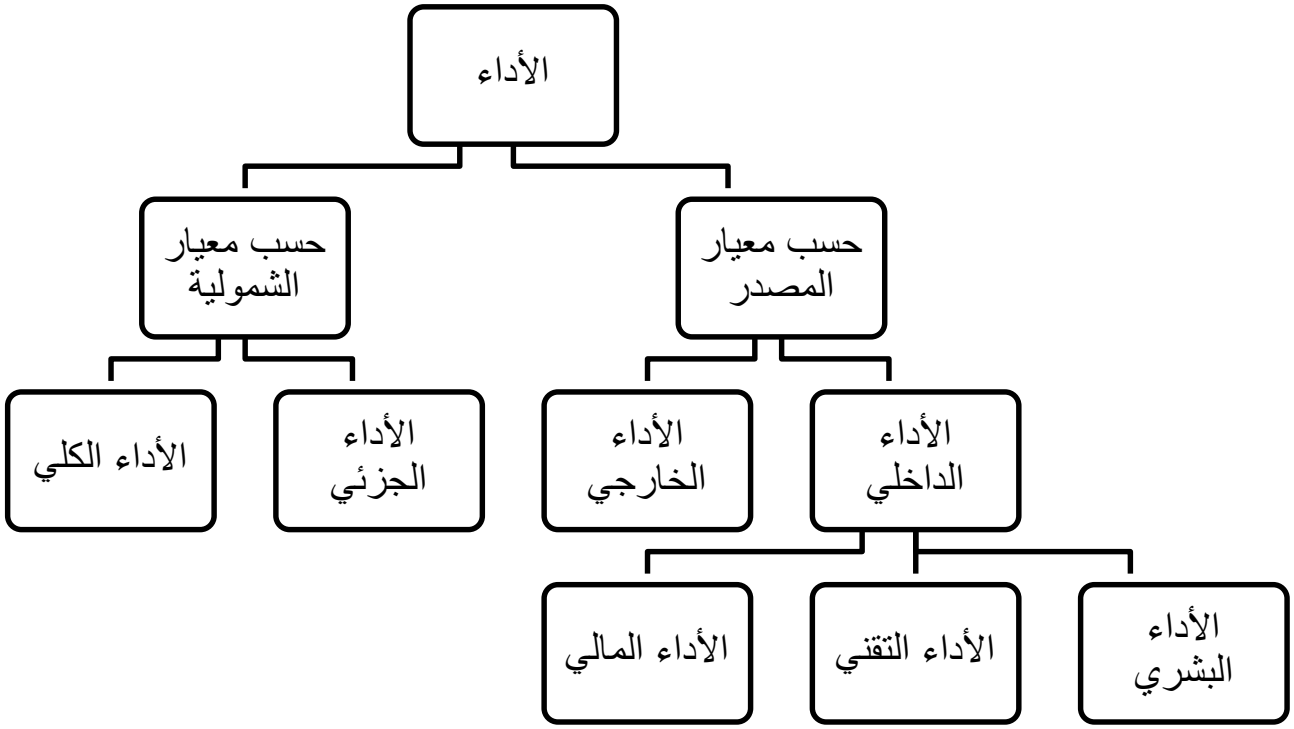

المصدر: إعداد الطالبان بالاعتماد على دراسة سيلم منى.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الأداء:

يتأثر الأداء بعوامل سواء فردية أو بيئية وهي كالتالي:

1- **العوامل الفردية:** يقصد بها العوامل التي تتعلق بالأفراد وتجدد سلوكهم وفي الواقع أداء الفرد في موقع معين يمكن أن ينظر إليه على أنه ناتج المتداخلة بين كل من الجهد والقدرات وإدراك الدور.

2- **العوامل البيئية:** هي كل العوامل التي تقع خارج نطاق سيطرة الفرد والتي يمكن أن تؤثر على مستوى أدائه بالسلب أو الإيجاب ومنها تصميم الوظيفة ومدى وجود أهداف محددة وأسلوب القيادة السائدة.

المطلب الثاني: الوظيفة المالية

باعتبار الأداء المالي يدخل ضمن إطار الوظيفة المالية لذلك سنتطرق إلى تعريف الوظيفة المالية:

الفرع الأول: تعريف الوظيفة المالية

لو نظرنا إلى الوظيفة المالية نظرة عامة و شاملة لوجدنا في حقيقة الأمر أنها واحدة في جميع المؤسسات ومعنى هذا أن الاعتبارات المالية توحد في جميع المؤسسات بعض النظر عن حجمها أو شكلها القانوني ،ولكن المبادئ و الأسس العامة لهذا العمل واحدة لا إختلاف فيها، ويلاحظ أن إصطلاح الإدارة المالية له معنيين قد يعني الوظيفة المالية أو النشاط المالي، وقد تكون الوظيفة المالية أكثر شمولا من معنى الإدارة المالية والوظيفة المالية هي التي تختص بتزويد المؤسسة بالأموال اللازمة لتحقيق الأغراض التي قامت من أجلها ومن ثم تحريك هذه الأموال. [1]

الفرع الثاني: نبذة عن الوظيفة المالية

شهدت تطورا في كلا المحالين النظري والتطبيقي فبعد أن كان الإهتمام منصبا على تحديد مصادر التمويل تحول هذا الأخير إلى البحث عن الإستخدام الأمثل للأموال وعلى الصعيد العالمي إحتل موضوع الإفلاس وإعادة تنظيم المؤسسات إبان الثلاثينات والأربعينات صدارة إهتمام الباحثين نظرا لنمو الثروات ونمو حجم السكان ويمكن تسجيل التطورات التالية :

- التركيز على رأس المال قبل 1920.
- الاهتمام بوظائف الحصول على الأموال خلال العشرينات,
- بعد أزمة الكساد العالمي توجهت الأبحاث لكيفية استخدام الأموال والتركيز على التدفقات المالية وإدارة النشاط المالي داخل المؤسسة،
- في بداية الستينات إتسع نطاق وظيفة التمويل ليشمل السياسات المالية واتخاذ القرارات المالية ذات صلة بتعظيم قيمة المؤسسة.
- تميزت فترة السبعينات بالتضخم وإرتفاع تكلفة التمويل وتقييد حركة أسواق رأس المال.

---

[1] موقع الكتروني https ://accdiscussion.com/acc268.html" نسمة محمد في 14/ 06/ 2019 .15H25

المطلب الثالث: ماهية الأداء المالي

المؤسسة دائما ما تريد معرفة صحتها المالية ومدى قدرتها على مجابهة المستقبل وهذا الشيء يعرف بإسم الأداء المالي للمؤسسة، سندرس في هذا المطلب الأداء المالي من حيث تعريفه وأهميته وأهم المؤشرات المتعلقة به ومعرفة أهم مناظر الأداء المالي من طرف الأطراف الأخرى.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي.

تعددت واختلقت المفاهيم الخاصة بالأداء المالي من طرف الكتاب والباحثين والخبراء وهذا حسب وجهة نظر كل واحد منهم إلا أنهم أجمعوا على أنه من أهم أنواع الأداء داخل المؤسسة الإقتصادية ولخصنا بعض تعاريف الأداء حسبهم كالأتي :

- عرفه دادان عبد الغاني أن الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرها على إنشاء قيمة و مجابهة المستقبل من خلال الإعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج.[1]
- وقدم دادان تعريف آخر للأداء والذي يقول فيه أن الأداء المالي يعني بمفهومه إختيار التمويل وتحليل كل من رافعة خلق القيمة ومعدل النمو ومعدل مردودية الأموال المستثمرة. [2]
- كما عرفه عقبي حمزة على أن الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية بإستخدام الوسائل المالية المتاحة بفعالية.[3]
- وأيضا عرفه : محمد محمود الخطيب في كتابه على أنه أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة. [4]

ومن التعريفات السابقة ومن أهم مفاهيم الباحثين السابقين نجد أن التعريفات تشير إلى تعريف واحد وهو أن الأداء المالي هو تقييم مدى صحة المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأهداف.

1دادان عبد الغني * قياس و تقيم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية" اطروحة دكتورا، جامعة الجزائر ، 2007 /2006، ص 35

2دادان عبد الغني مرجع سبق ذكره * من 36.

3 عقبي حمزة *انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الاداء المالي" اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016ص107.

4 محمد محمود الخطيب الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات السبعة الأولى، دار الخامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ص 46.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي

تتمثل أهمية الأداء المالي في الأهداف التي يحققها سواءا للإدارة أو للمؤسسة أو للمستثمرين وتلخصها على النحو التالي:

1- **أهمية الأداء المالي بالنسبة للمستثمرين:** يحقق الأداء المالي للمستثمرين الأهداف التالية:[1]

- يمكن من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحبطة وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من رحية وسيولة وتشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.
- يساعد في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لإتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.
- الحصول على معلومات تستخدم للتحليل لأخذ القرار واختيار السهم الأفضل من وقت لأخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات.

2- **أهمية الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة**: تتبع أهمية الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة في عملية متابعة أعمالها، وتفحص سلوكياتها ومراقبة أوضاعها ومراقبة مستوى أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسباها واقتراح الإجراءات التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقا للأهداف العامة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة. [2]

3- **أهمية الأداء المالي بصفة عامة:** تتمثل أهمية الأداء بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة نواحي وبطريقة تخدم مستخدمي المعلومات المالية ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من المعلومات المالية التي يوفرها الأداء المالي الترشيد القرارات المالية للمستخدمين، وكذلك يمكن للأداء المالي أن يلقي الضوء على: [3]

- تقييم ربحية وسيولة المؤسسة.
- تقييم تطور نشاط المؤسسة ووضعية مديونيتها.
- تقييم تطور حجم المؤسسة وتوزيعاتها.

---

[1] رونالد روتز *101 طريقة لتطوير أداء الشركات" دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى ،2002،ص17.

[2] محمد محمود الخطيب "مرجع سبق ذكره *، ص 47 .

[3] محمد محمود الخطيب "مرجع سبق ذكره *، ص 48 .

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي داخل المؤسسة:

تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي في عدة عناصر تذكرها على النحو التالي: [1]

- **الهيكل التنظيمي**: "يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسة من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في إتخاذ القرارات".
- **المناخ التنظيمي**: "يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركة".
- **التكنولوجيا**: "تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تعطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية. "
- **الحجم**: "يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسات حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنها يصبح أدائها أقل فاعلية".

الفرع الرابع: مناظر ورؤى الأداء المالي بين الأطراف المتفاعلة في التنظيم

لكل طرف من الأطراف المتفاعلة في التنظيم وجهة نظر خاصة إتجاه الأداء المالي فكل واحد منهم يراه على أساس مهنته ودوره وأهدافه وقد قمنا بتلخيصها على النحو التالي: [2]

- **الأداء المالي من وجهة نظر الإدارة**: يعرف الأداء من وجهة نظر الإدارة على أنه قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتشكيل الثروة من عنصرين رئيسيين: مدى قدرة الأصل الإقتصادي على توليد المبيعات ومدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها، ويتوقف ذلك على معدل دوران الأصل الإقتصادي الهامش الربحي.

1محمد محمود الخطيب "مرجع سبق ذكره *، ص من 48 - 51

2دادان عبد الغني " **مرجع سبق ذكره** " من من 25 - 29.

- **الأداء المالي من وجهة نظر الملاك:**

يعتبر الربح المصطلح البارز في تقييم الأداء من منظور الملاك، لذا ظلت الكشوفات المالية مصدرا هاما للمعلومات المحاسبية التي تزود الملاك والمقرضين بمدى سلامة المركز المالي أولا ومدى ربحية المؤسسة ثانيا، على ضوء النسب المالية.

- **الأداء المالي من وجهة نظر المقرضون:**

يندرج المقرضون ضمن رأس مال المؤسسة فكما هو شأن العلاقة بين الملاك والإدارة فثمة علاقة بين الدائنين والإدارة وربما أصبح الأمر أكثر تعقيدا إذا تعارضت مصالح الملاك ومصالح الدائنين فريما انحازت الإدارة إلى طرف دون الآخر كخدمة مصالح الملاك أورد فعل من قبل الدائنين يقومون هم أيضا بتوفير حماية لأنفسهم مقابل تكلفة تعرف هي الأخرى تكلفة الوكالة للإقتراض.

- **الأداء المالي من وجهة العمال والموظفين:**

يعتبر العمال والموظفين الطاقم البشري الذي يسهر على سيرورة المؤسسة وتعد هذه الفئة عامل إنتاج أساسي نظرا للمجهودات الفكرية والعضلية المبذولة نظير أجرة أو راتب.

- **البيئة الإجتماعية:**

لم تكن المؤسسة الإقتصادية يوما في معزل عن المجتمع لذا لا يمكن تجاهل المحيط والبيئة الإقتصادية المحيطة بالمؤسسة ومن غير الحكمة أيضا تجاهل فئة المجتمع خلال فترة بناء التوقعات والبرامج المستقبلية ذلك إن الإدارة هي المدرب المنسق بين الأطراف دون الإقصاء.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

من أجل معرفة الحالة المالية للمؤسسة يجب تقسيم الأداء المالي بعدة عناصر ومقارنة السنوات الحالية بالسنوات الماضية من أجل الحصول على معلومات تبين إذا تحسن الأداء المائي أو لا ولذلك سندرس في هذا المبحث تقييم الأداء المالي بعدة عناصر كما يلي:

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

تقيم الأداء المالي عبارة عن نتائج أو معلومات لفترة زمنية ما تبين الحالة المالية للمؤسسة وندرس هذا الموضوع كما يلي:

الفرع الأول: أهم التعاريف المتعلقة بالأداء المالي و أهمية تقييمه

أولا- أهم التعاريف المتعلقة بالأداء المالي: هنالك عدة تعاريف متعلقة بالأداء المالي نستحضر منها يلي:

- تقييم الأداء المالي هو الأداة التي تستخدم لقياس النتائج المحققة ومقارنتها بالنتائج السابقة بهدف الوقوف على الانحرافات وتحديد مسبباتها.[1]
- تقييم الأداء يتوقف عند مقارنة النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية ثم إصدار حكم بشأن أداء المؤسسة.[2]

ثانيا- أهمية تقييم الأداء المالي: تظهر أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية: [3]

- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف أنشطة المؤسسة.
- يقدم صورة على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مؤشراته المالية.
- يوضح كفاءة تخصيص وإستخدام الموارد المتاحة.
- تساهم عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة الملائمة والإنسجام بين الأهداف والإستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة المحيطة

1عقبي حمزة "مرجع سبق ذكره* ص 110.

2عبد المليك مزهودة * الاداء بين الفعالية و الكفاءة"مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001ص 95.

3عقبي حمزة "مرجع سبق ذكره* ص 111.

الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي

يشمل الهدف العام لعملية تقييم الأداء في التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعة، وهنالك أهداف أخرى لعملية تقييم الأداء وتتمثل أهدافه فيما يلي" :[1]

- تخفيض معدل مخاطر الأخطاء عند وضع الخطط.
- تحديد مراحل التنفيذ ومتابعة التقدم في الخطط والإستراتيجيات.
- توجيه الجهود اللازمة لتنفيذ الخطط.
- الوقوف على مستوى إنجازات المؤسسة ومقارنتها بأهدافها المسطرة.
- العمل على الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية حيث أن تحقيق التنمية يتم عادة من خلال التوسع.
- التأكد من سيرورة التطورات الاقتصادية والاجتماعية طبقا للأهداف المرسومة مقدما.
- تحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام التي تشارك في التنقية.
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل شامل لها، بهدف وضع الحلول المناسبة لها وتصحيحها.
- الوقوف على مدى كفاءة إستخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة.

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي وأهم الأطراف المستفيدة منه.

يقيم الأداء المالي حسب عدة خطوات ويملك عدة أطراف تستفيد منه وسنحاول ذكرها على النحو التالي:

الفرع الأول: خطوات تقييم الأداء المالي.

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التي سنذكرها في الشكل التالي:

---

[1] أحمد ابو قمر "تقويم اداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة القياس المتوازن"، رسالة ماجيستر الجامعة الإسلامية، عزة 2009ص23،

الشكل رقم (3-2): عملية تقييم الأداء.

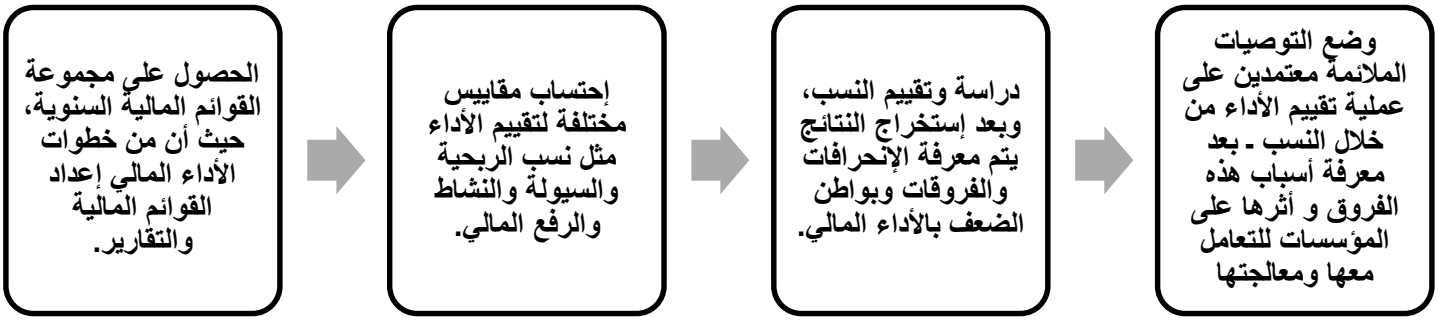

المصدر: محمد محمود الخطيب الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات الطبعة الأولى، عمان، 2010ص52.

نلاحظ من الشكل أن تقييم الأداء المالي يمر بعملية تتلخص في أربعة مراحل أساسية تنطلق من الحصول على القوائم المالية ثم حساب النسب المالية واستخراج النتائج وفي الأخير وضع التوصيات الملائمة.

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي.

الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي هي مجموعة الأطراف التي لها هدف أو أهداف من تقييم الأداء المالي سنذكرها في الشكل الموالي:

الشكل رقم(4-2): الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي.

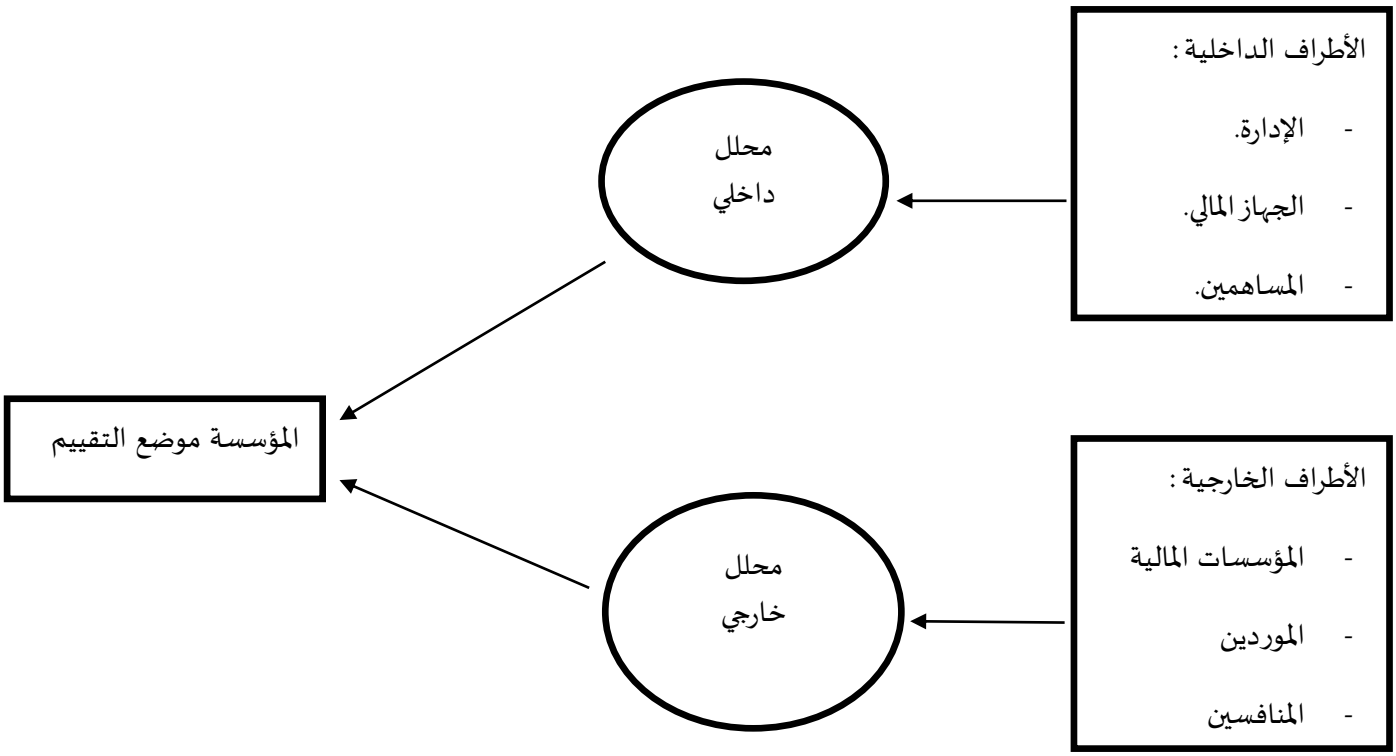

المصدر: جمال الدين المرسي "الإدارة المالية «مدخل لإتخاذ القرار"، الدار الجامعية،2006، ص98.

نلاحظ من الشكل أن تقيم الأداء يستفيد منه أطراف داخلية وأطراف خارجية، فالأطراف الداخلية تتمثل في الإدارة والمساهمين والجهاز المالي، أما الأطراف الخارجية تتمثل في المؤسسات المالية والموردين.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

الأداء المالي يقيم بعدة مؤشرات متعلقة بنظام المعلومات المالي كالقوائم المالية ومؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونذكرها كما يلي:

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام القوائم المالية

القوائم المالية عنصر هام من عناصر نظام المعلومات المالي و هي تملك دورا هاما في تقييم الأداء المالي وتدرسه كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية ومستخدموها

أولا: مفهوم القوائم المالية

المحلل في اتخاذ قراره يحتاج إلى مجموعة واسعة من المعلومات المالية والاقتصادية والاجتماعية والمعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية تعتبر الأهم بين المصادر التي يعتمد عليها المحلل للأسباب التالية: [1]

- موضوعها: أنها تتحدث عن نتائج فعلية.
- تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والإنتاج منها.
- إستعمالها لوحدة قياس مفهومة لدى الجميع وهي وحدات النقد.

ثانيا: مستخدمو القوائم المالية

يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى نوعين هما: [2]

1. **مستخدمون داخليون**: ينقسمون إلى ما يلي:

- الإدارة: تساعدهم القوائم المالية في تحديد ما إذا كانت الشركة تسير في الاتجاه الصحيح،
- الملاك: هم أصحاب المؤسسة.
- العاملون: هم العاملون داخل المؤسسة، ويعدون من الأطراف المستخدمة للقوائم المالية حيث توفر لهم معلومات تساعدهم في معرفة مدى توافر الإستقرار للشركة داخل سوق العمل.

1مجي الدين عبد الرواف حمزة " **اساسيات التحليل المالي** " الطبعة الأولى ، دار الاعصار الماجي، عمان، الأردن، 2017 ص 24

2محمد عبد الحميد محمد عطية "**موسوعة معايير المحاسبية الدولية**" الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي الطباعة، جامعة محمدا الازهر 2014، ص 79-77

- تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- تقييم قدرة المؤسسة المستقبلية.

2. **مستخدمون خارجيون**: وهم كالآتي:

- **المستثمرون:** وهم الجهة التي تقوم بإقتناء الأصول بهدف الحصول على عائدات مالية، فالمستثمرون يحتاجون الى القوائم المالية التي توفر لهم معلومات تساعدهم في:
  - إتخاذ قرار الشراء أو الإحتفاظ أو الإستثمار، أو البيع.
  - تقييم المخاطر التي تتعرض لها إستثماراتهم.
  - تقييم قدرة الشركة على توزيع الأرباح.
  - تقييم الأداء المالي للشركة.
- **المقرضون:** هم أصحاب القروض الممنوحة للشركة سواء كانوا بنوك أو شركات أو أفراد.
- **الدائنون والموردون:** هم من يقومون بإمداد الشركة بالمواد الخام والمهمات اللازمة لدورة التشغيل،
- **العملاء:** هم الأطراف الذين يشترون منتجات الشركة.
- **الحكومات:** الحكومة الدولة ومؤسساتها من وزارات وغيرها.
- **الجمهور:** هم أفراد لا تربطهم علاقة تعاقدية مع الشركة بالرغم من هذا يعتبرون من مستخدمي القوائم المالية التي من شأنها تقديم معلومات تساعدهم في:
  - الحصول على معلومات حول قيام الشركة بدورها الاجتماعي،
  - تزويدهم بمعلومات عن الإتجاهات والتطورات الحديثة في نمو الشركة.

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

يمكن سرد الخصائص النوعية للقوائم المالية كما يلي :[1]

[1] محمد عبدالحميد محمد عطية مرجع سبق ذكره ص 86

1- **القابلية للفهم**: أحد الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة في القوائم المالية هو القابلية للفهم من قبل المستخدمين لتلك القوائم.

2- **الملائمة**: حتى تحقق القوائم المالية الغرض منها فإن البيانات التي تحتويها يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات.

3- **الموثوقية**: والمقصود بها وثوق المستخدمين في البيانات التي تحتوي عليها القوائم المالية.

4- **القابلية للمقارنة**: وتعني القدرة على إستخدام القوائم المالية للمؤسسة لفترة ما ومقارنتها مع القوائم المالية لفترة سابقة.

الجدول الموالي يلخص الخصائص النوعية للقوائم المالية:

الجدول رقم (1-2): الخصائص النوعية للقوائم المالية.

القابلية للفهم	الملائمة والدلالة	المصداقية والموثوقية	القابلية للمقارنة
- **لا تكون معقدة.** - **يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية.** - **فهمها من أغلبية المستخدمين.**	**حتى تكون المعلومات مفيدة لابد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرارات الاقتصادية.**	**يجب أن تكون موثوقا فيها ويعتمد عليها ويجب أن تكون خالية من الأخطاء.**	**مقارنة القوائم المالية لفترة معينة ومقارنتها مع فترة سابقة.**

المصدر: بن فروج زوينة * المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديثات التطبيق "أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف،2014، ص49.

نلاحظ من الجدول أن القوائم المالية يجب أن تكون قابلة للفهم والملائمة، وتتمتع بالمصداقية مع كونها قابلة للمقارنة.

الفرع الثالث: عرض القوائم المالية.

أولا - الميزانية:

1- **تعريف**: هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها، تبين الموارد المتاحة لها، والإستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد وتنقسم إلى جانبين أصول وخصوم. [1]

2- **العوامل المؤثرة على جانبي الميزانية:**

- **الأصول:**
  - طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة هل هو تجاري أم صناعي أم زراعي.
  - أهداف المؤسسة هل تتركز على السيولة أم الربحية.
  - الشكل القانوني للمؤسسة.
- **الخصوم:**
  - طبيعة أسواق المشروع ومنها سياسة البيع والتوزيع المتبعة.
  - المرحلة التي وصلتها المؤسسة من مراحل النموء
  - سياسة الإدارة في التمويل.
  - توافر مصادر التمويل المختلفة.

3- **تبويب عناصر الميزانية:**

- **الأصول:**
  - الموجودات المتداولة وهي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال سنة وتشمل النقد، الأسهم والسندات.
  - الموجودات الثابتة هي الأصول التي يقتنيها المشروع للاستعانة بها على أداء خدماته.
  - الأصول المعنوية: يطلق عليها الصول الثابتة غير الملموسة وتشمل تلك الأصول التي لا وجود ماديا لها كشهرة المحل وحقوق الامتياز والاختراع.

1عبد الحميد كراجه واخرون "**الادارة والتحليل المالي** " الطبعة الثانية، دار صفاء النشر والتوزيع عمان، 2006، ص 171-172.

- **الخصوم:**

  - المطلوبات المتداولة هي الإلتزامات القصيرة الأجل كأوراق الدفع.
  - المطلوبات طويلة الأجل مثل القروض متوسطة وطويلة الأجل.
  - حقوق الملكية وتشمل رأس المال المدفوع، الأرباح المحتجزة علاوة الإصدار وهي تمثل الفوائض المالية الناتجة عن بيع الأسهم.

الجدول رقم (2-2): الميزانية المالية.

الأصول		الخصوم	
-الأصول الثابتة:	*********	الأموال الدائمة:	*********
تثبيتات متداولة	*********	1- الأموال الخاصة	*********
تثبيتات مادية	*********	رأس المال	*********
تثبيتات معنوية	*********	مؤونات	*********
		احتياطات	*********
		2- الديون طويلة الأجل (غير الجارية)	*********
مجموع الأصول الثابتة	*********	مجموع الأموال الدائمة	*********
-الأصول المتداولة:	*********	-ديون قصيرة الأجل	*********
قيم الاستغلال	*********		
قيم قابلة للتحقيق	*********		
قيم جاهزة	*********		
مجموع الأصول المتداولة	*********	مجموع الديون قصيرة الأجل	**********
إجمالي الأصول	*********	**إجمالي الخصوم**	**********

المصدر: بودلال عماد، يعلي عبد المالك، دور نظام المعلومات في تحسين الأداء المالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، 2018 ص 61.

الجدول رقم (3-2): الميزانية المالية.

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة -الاستثمارات المعنوية. المادية والمالية -عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة	**-الأموال الدائمة** -الأموال الخاصة -الديون المتوسطة والطويلة -الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
الأصول المتداولة -المخزونات -حقوق المؤسسة لدى الغير -المتاحات (الصندوق البنك الخزينة)	**-القروض القصيرة الأجل** **-المورد وملحقاته.** **-الاعتمادات البنكية الجارية**

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريش * التسيير المالي" الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، جامعة ورقلة، الجزائر ،2006،ص66.

ثانيا - حسابات النتائج أو قائمة الدخل:

المفهوم المحاسبي للدخل هو عبارة عن الفرق بين الدخل المتحقق من الوحدة الإقتصادية خلال الفترة والمصروفات التي تكبدتها خلال تلك الفترة لتحقيق هذا الهدف[1] .

- **عناصر قائمة الدخل:**

1- المبيعات أو الدخل من المبيعات وصافي المبيعات يحدد بطرح مصاريف المبيعات من محمل المبيعات.

2- تكلفة المبيعات وتشمل المواد الخام ومصروفات مختلفة كضرائب ورواتب وصيانة.

3- مجمل ربح المبيعات =صافي المبيعات - تكلفتها.

4- مصروفات التشغيل وتشمل مصروفات البيع والتوزيع والمصروفات الإدارية والعمومية.

5- الدخول الأخرى والمصروفات الأخرى.

[1] عبد الحليم كراجه **مرجع سبق ذكره** من ص169 -170

6- أرباح أو خسائر غير عادية.

7- ضريبة الدخل.

8- الربح الصافي.

- **أهمية قائمة الدخل:**

1- معرفة نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة.

2- مهمة بالنسبة للدائنين حيث يطمئن الدالتين على أموالهم إذا كانت المؤسسة تحقق ربحا.

3- مساعدة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح.

4- مهمة بالنسبة لمؤسسات التحليل المالي حيث يتم التعرف على المشروعات التي تحقق ربحا وبالتالي تجذب المستثمرين

الجدول رقم (2 - 4): جدول حسابات النتائج.

رقم الحساب	الحساب	المبالغ
70	المبيعات من البضائع والمنتجات الملحقة	
72	إنتاج المخزون	
73	إنتاج المثبت	
74	إعانات الاستغلال	
1	إنتاج السنة المالية	
60	المشتريات المستهلكة	
61	الخدمات الخارجية	
62	الخدمات الخارجية الأخرى	
2	استهلاك السنة المالية	
3	القيمة المضافة للاستغلال	
63	أعباء المستخدمين	
64	الضرائب و الرسوم	
4	إجمالي فائض الاستغلال	
75	منتوجات العمليات الأخرى	
65	الأعباء العملياتية الأخرى	
68	المخصصات الاهتلاكات و المؤونات	
78	استرجعات على خسائر قيمة و مؤونات	
5	النتيجة العملياتية	
76	المنتوجات المالية	
66	الأعباء المالية	
6	النتيجة المالية	
7	النتيجة العادية قبل الضرائب	
8+ 695	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	
692+3	الضرائب المؤجلة	
TPAO	مجموع عناصر المنتوجات	
TCAO	مجموع عناصر الأعباء	
8	النتيجة الإضافية للأنشطة العادية	
77	عناصر غير عادية منتوجات	
67	عناصر غير عادية أعباء	
9	النتيجة غير العادية	
10	النتيجة الصافية للأنشطة المالية	

المصدر : بودلال عماد، يعلي عبد المالك، دور نظام المعلومات في تحسين الاداء المالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، 2018 ص63.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية وإستنتاج العلاقة بين نظام المعلومات المالي والأداء المالي.

تعتبر طريقة النسب المالية كوسيلة تساعد على تقييم الحالة الإقتصادية والمالية للمؤسسة، عن طريق إعداد وإثراء الدراسات المقارنة بين قطاعين أو مجموعة من القطاعات ذات نفس النشاط، وسندرس في هذه المطلب النسب المالية في فرعين هما كما يلي:

الفرع الأول: تعريف النسب المالية

النسبة المالية هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة وتسمى بالنسبة الرجعية .[1]

ويمكن تعريفها بالعديد من التعاريف ونسوق منها التعاريف التالية :[2]

- النسب المالية تعتبر من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.
- تعرف على أنها علاقة بين قيمتين ذات معنى بالنسبة للهيكل التمويلي أو الإستغلالي للمؤسسة وهذه القيم تؤخذ من الميزانية المالية، وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير النتائج السياسات المتبعة من طرف المؤسسة بصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية.
- النسب المالية عبارة عن علاقة بين متغيرين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسب أخرى مماثلة تسمى بالنسبة المرجعية على ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف.

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية

من أهم هذه النسب التي سنحاول دراستها ما يلي:

---

[1] عبد الغفار حنفي "**تقيم الاداء المالي ودراسات الجدوى** "كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2005،ص 51

[2] مؤيد راضي حفر "**تحليل القوائم المالية**"، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006 ص 27.

أولا: نسب السيولة(التداول) :

تلجأ الإدارة المالية إلى نسب السيولة للحكم على مدى قدرتها في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة في تواريخ إستحقاقها ومن أهم هذه النسب ما يلي: [1]

- **نسبة السيولة العامة(التداول)**: تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول القصيرة الأجل مع الأصول قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التداول= الأصول المتداولة/المطلوبات المتداولة

المعيار النمطي لهذه النسبة والمتعارف عليه هو (2:1) حيث يشير إلى ضرورة أن تحفظ المنشاة بدينارين على الأقل من الأصول المتداولة لكل دينار واحد من الالتزامات، وهو يساعد المؤسسة على سداد الديون في المدى القصير دون أن تتأثر الأنشطة الأخرى فيها .

- **نسبة السيولة المختصرة:** وهي النسبة التي ترتبط بين الأصول المتداولة الشديدة السيولة والالتزامات المتداولة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = (الموجودات المتداولة - المخزون) /المطلوبات المتداولة

ويحكم على هذه النسبة من خلال المعيار النمطي (1:1) حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل دينارا واحدا من الأصول السريعة دون اللجوء إلى المخزون التغطية كل دينار من الإلتزامات المتداولة.

- **نسبة السيولة الجاهزة:** تقيس قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بالأموال السائلة التي تتوفر عليها وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة =القيم الجاهزة /المطلوبات المتداولة

يشير إرتفاع هذه النسبة إلى امتلاك المؤسسة للسيولة والنقدية اللازمة لسداد ديونها في المدى القصير.

---

[1] مؤيد راضي خنفر. غسان فلاح المطارنة * مرجع سبق ذكره"، ص 131.

ثانيا: نسب النشاط

تقيس هذه النسب الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات ويمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي" :[1]

- **معدل دوران الأصول**: ويحسب من العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول = رقم الأعمال/إجمالي الأصول

وتستخرج هذه النسبة لقياس أنشطة الأصول والتعرف على قدرة إدارة المؤسسة في إستغلال الأصول لتوليد المبيعات، وهي تقاس بعدد المرات وكلما كانت كبيرة كانت جيدة.

- **معدل دوران الأصول الثابتة**: وتحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / إجمالي الأصول

إن إرتفاع هذه النسبة يبين مدى كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال أصولها الثابتة أحسن إستغلال في توليد المبيعات.

- **معدل ومدة دوران مخزون البضاعة**: ويحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران مخزون البضاعة= تكلفة شراء البضاعة/ متوسط المخزون

مدة دوران مخزون البضاعة = معدل دوران مخزون البضاعة /360 يوم

إن الزيادة في معدل دوران مخزون البضاعة تشير إلى كفاءة المؤسسة في إدارة مخزوناتها وسرعتها في تحويل ذلك المخزون إلى النقدية.

---

[1] حمزة محمد الزبيدي * الادارة المالية المتقدمة" دار الوراق، الأردن، 2004، ص 28

- **معدل دوران محزون المنتجات النامة: ويحسب وفق العلاقة التالية:**

معدل دوران مخزون المنتجات التامة= تكلفة إنتاج المنتجات التامة/متوسط مخزون

- **معدل ومدة دوران الزبائن: ويحسب وفق العلاقة التالية:**

معدل دوران الزبائن= رقم الأعمال السنوي/ (الزبائن +أوراق القبض)

مدة دوران الزبائن=معدل دوران الزبائن/360يوم

يبين معدل ومدة دوران الزبائن سياسة المؤسسة في التعامل مع موردیها.

ثالثا: نسب التمويل والإستقلالية المالية

تدعى نسب الرقع حيث تقيس المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في اعتمادها على أموال الغير في تمويل إحتياجاتها، وتبين الإرتباط الموجود بين رأس المال والإلتزامات المترتبة عليه، وعليه فإن حساب النسب المالية المتعلقة بالمديونية تعتبر في غاية من الأهمية بحيث تعرض درجة الخطر المالي الذي يواجه المؤسسة، ويمكن قياسها بالنسب التالية:

نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة /الأصول

إذا كانت النسبة أقل من الواحد فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممولة عن طريق الأصول القصيرة الأجل، أما إذا كانت النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.

نسبة التمويل الذاتي: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، ويمكن حسابها كما يلي:

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة/ الأصول

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة إستطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت والعكس صحيح.[1]

نسبة الإستقلالية المالية: تشير إلى وزن الديون داخل الميكل المالي للمؤسسة وبالثاني درجة إستقلاليتها أي الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في إتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد إستطاعت أن تتعامل المؤسسية بمرونة مع الدائنين في شكل إقتراض وتسديد الديون، اما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا بتقدم ضمانات وقد تكون هذه الضمانات مرهقة، وتحسب وفق العلاقة التالية :[2]

نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة /مجموع الديون

رابعا : نسب المردودية:

- **المردودية المالية:** تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من إستخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين، من ربح صافي وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم، وتحسب هذه النسبة وفق ما يلي:[3]

المردودية المالية= النتيجة الصافية /الأموال الخاصة

---

[1] شنوف شعيب« التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي »الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن ، 2015 ص 208

[2] مبارك لسلون "التحليل المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير" الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2008 ص 46.

[3] مبارك لسلوس "**مرجع سبق ذكره** "ص 52.

- **المردودية الاقتصادية:** تهتم الإدارة المالية بمؤشر المردودية الإقتصادية وتتابع تغيراته عبر السنين، بإعتباره أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم لتقييم الأداء المالي في المؤسسة، ومن خلاله يمكن التعرف على جوانب القوة والضعف للمؤسسة، فيدل إرتفاعه على كفاءة السياسات التشغيلية والقرارات التي اتخذتها الإدارة المالية في المؤسسية، وكفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الإجمالية نتيجة إستخدام أصولها، يدل إرتفاع هذه النسبة على الإستخدام الأمثل للأموال، ويمكن حسابها بالشكل التالي:[1]

المردودية الإقتصادية= النتيجة الإجمالية/مجموع الأصول

- **المردودية التجارية:** تسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة فهذا معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، وتتمثل في قدرة المؤسسة على إستخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري الصناعي الذي تمارسه المؤسسة، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية= الربح الإجمالي/رقم الأعمال

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

الفرع الأول: رأس المال العامل.

رأس المال العامل يعبر عن جزء من الأموال المتميز بدرجة إستحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة.[2]

ويعرف على أنه قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة.[3]

---

[1] عادل عشي« الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم » رسالة ماجيستر، جامعة بسكرة، 2001 ، ص 82

[2] عقبي حمزة "مرجع سبق ذكره" ص 116 .

[3] خميسي شيحة«**التسيير المالي للمؤسسة** » دار هومه للنشر ص 70 .

- **طريقة حساب رأس المال العامل:**

- **منظور أعلى الميزانية :** [1]

راس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

الأموال الدائمة = (الأموال الخاصة + الديون الطويلة الأجل) - الأصول الثابتة.

- **منظور أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصير الأجل

الأصول المتداولة = قيم الإستغلال + قيم قابلة للتحقيق+ قيم جاهزة.

- **حالات رأس المال العامل:**

- **FR>0 :** رأس مال عامل موجب: بشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل حيث تمكنت من تحويل إحتياجاتها طويلة المدى وحققت فائض مالي.
- **FR =0** : رأس مال عامل معدوم: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيق فائض.
- **FR <0**: رأس مال عامل سالب: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة.[2]

- **أنواع رؤوس الأموال:**

بالإضافة إلى رأس المال العامل الدائم تستطيع المؤسسة حساب رؤوس أموال عاملة أخرى وهي : [3]

- **رأس المال العامل الخاص:** يسمح بمعرفة مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة دون الإعتماد على الديون ذات المدى الطويل والمتوسط.

Fr الخاص=الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

---

[1] عقبي حمزة "مرجع سبق ذكره" ص 116 -117

[2] الياس بن ساسي . يوسف قريشي *التسيير المالي، الإدارة المالية الطبعة الأولى، دار وائل للنشر جامعة ورقلة، الجزائر 2006 ص83 .

[3] خميسي شيحه * **مرجع سبق ذكره**" ص 73 -74

- **رأس المال العامل الأجنبي:**

Fr الأجنبي= الأصول المتداولة -الأموال الخاصة

Fr الأجنبي= إجمالي الديون

- **رأس المال العامل الإجمالي:**

Fr الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولةFr

Fr= رأس المال العامل الخاص +رأس المال العامل الأجنبي

الفرع الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل.

يتمثل إحتياج رأس المال العامل في الجزء من إحتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة بإستثناء القيم الجاهزة.[1]

- **طريقة حساب الاحتياج في رأس المال العامل:**

إحتياج رأس المال العامل =إحتياجات الدورة – موارد الدورة

إحتياج رأس المال العامل = (قيم إستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (الديون قصيرة الأجل –

- **حالات إحتياجات رأس المال:**

هنالك ثلاث حالات تأخذها احتياجات رأس المال العامل توضحها فيما يلي:

- **إحتياجات رأس المال العامل موجب: BFR أكبر من 0**

في هذه الحالة تكون إستخدامات دورة الإستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها، إذ سوف تمول الإحتياجات القصيرة المدى إما بالإعتماد على الفائض في مواردها الطويلة المدى وأما الإعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى.

1عقبي حمزة "مرجع سبق ذكره" ص 120

- **احتياجات رأس المال العامل معدوم: (BFR=0**

هنا استخدامات الاستغلال للمؤسسة متساوية مع مورداها ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لأن الخصوم الدورية (ديون قصيرة المدى) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة.)

- **إحتياجات رأس المال العامل سالب BFR<0**

في هذه الحالة استخدامات الاستغلال للمؤسسة أصغر من موارد استغلالها، إذ ليس لديها احتياجات للتمويل لأن الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.[1]

الفرع الثالث: الخزينة.

تعرف على أنها مجموعة من الأموال التي بحوزتها دورة الإستغلال وهي تشمل صافي القيم الجاهزة.[2]

- **طريقة حساب الخزينة:**

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل – إحتياج راس المال العامل،

- **حالات الخزينة:**

- **الخزينة موجبة: T>0**

أي ان رأس المال العامل أكبر من إحتياجات رأس المال العامل ففي حالة هذه المؤسسة قامت بتحميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.

---

[1] شوية دليلة « **دور التحليل المالي في المؤسسة** » رسالة ماجيستر، تخصص مالية، بومرداس، 2005ص 37 .

[2] عقبي حمزة " **مرجع سبق ذكره** "ص 121.

- **الخزينة سالبة: T<0**

أي أن رأس المال العامل في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما نطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو التنازل عن بعض الإستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية وفي بعض الحالات الإستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

- **الخزينة معدومة T=0**

أي أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة. [1]

الفرع الرابع: علاقة نظام المعلومات المالي بالأداء المالي.

نظرا لعدم توفر دراسات سابقة قام بها باحثون تبين علاقة نظام المعلومات المالي بالأداء المالي قررنا نحن الطالبان أن نستنتج علاقة بين المتغيران انطلاقا من الدراسات التي قمنا بها في الفصلين الأول والثاني وسردها هكذا:

- نظام المعلومات عبارة عن نظام فعال في الإدارة أساسه الحاسب الآلي.
- يقوم نظام المعلومات المالي تجمع بيانات وتحويلها إلى معلومات مالية في عدة قوائم مالية.
- يقوم المستخدمين لنظام المعلومات المالي بتقييم هذه المعلومات في عدة مؤشرات كمؤشرات التوازن والنسب المالية.
- النتائج المتحصل عليها يتم إعداد تقارير تبين مدى كفاءة الأداء المالي للمؤسسة وكيف يمكن تحسينه والرفع من مستواه.

[1] مراد حمزة، رابحي احمد "**دور التحليل المالي في ابراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية**" رسالة ماجيستر، ادارة اعمال، الجزائر، 2011 ص 57.

خلاصة الفصل

من خلال النتائج المتحصل عليها في هذا الفصل استخلصنا أن الأداء المالي له أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي وذلك للتأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة داخل المؤسسة. كما أن تقييم الأداء المالي يمكن من تحديد مراكز القوة أو بيان نقاط الضعف وفعالية الأداء في تحقيق الأهداف تسعى إلى تحقيقها المؤسسة، حيث يتم اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها بعد القيام بعملية الوقف على الوضع المالي للمؤسسة.

في هذا الفصل قمنا بالربط بين نظام المعلومات المالي مع الأداء المالي وتوصلنا أن بواسطة عناصر نظام المعلومات المالي يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة ويساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة وهذا يساعد على تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

الخاتمة

الخاتمة

تمنح المؤسسات أهمية كبيرة لحماية أموالها وتحسين أدائها المالي خاصة مع كبر حجمها وتشعبها، ذلك حفاظا على بقائها وإستمراريتها، هذا ما أدى بالمسؤولين إلى ضرورة وضع نظام معلومات مالي فعال كفيل بحماية أموالها وتقييم أدائها العالي ومحاولة تحسنه وحمايتها من شتى أعمال التلاعب والإهمال يضمن سير عمليانا وسلامة العمليات المالية والتقارير المالية من شتى أعمال التلاعب والإهمال، لذا النظام يعتمد على تنظيم جيد وتقسيم وبناء مختلف الوظائف وتحديد المسؤوليات وعلى نظام سليم وعناصر بشرية مؤهلة.

وقد قمنا في هذا البحث تحت عنوان "دور نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة" بمعالجة الإشكالية الرئيسية وذلك من خلال الفصلين السابقين مع الاعتماد على الفرضيات المشار اليها في مقدمة الدراسة.

حيث أننا حاولنا في الفصل الأول إبراز الجوانب العامة المتعلقة بموضوع نظام المعلومات المالي كونه حد ضروري في المؤسسات بما أنها توفر كل المقاييس والأدوات والمقومات التي تضمن للمؤسسة تحقيق عدة أهداف تتمثل في حماية معلوماتها المالية.

أما في الفصل الثاني وبغية الإلمام بالجوانب النظرية للأداء المالي تناولنا الجوانب العامة للأداء المالي وأهم العناصر التي يقيم بها نظام المعلومات المالي وعلاقته بالأداء المالي.

وتوصلنا إلى نتائج خاصة بإختبار الفرضيات ونتائج عامة مع مجموعة الاقتراحات.

إختبار صحة الفرضيات :

بالنسبة للفرضية الاولى: المتمثلة في أن نظام المعلومات المالي يعتبر من العناصر الأساسية في الإدارة المالية للمؤسسة حيث يعتمد القرار المالي الرشيد على مقدارا لمعلومات المالية المتوفرة للإدارة المالية للمؤسسة، وهذا ما أثبتناه بالفعل فنظام المعلومات المالي يقدم معلومات مالية تساهم في تقدم قرارات مالية رشيدة وفعالة.

بالنسبة للفرضية الثانية: المتمثلة في أن المؤسسة تعتمد على نظام معلوماتها المالي في إنتاج معلومات مالية تساهم في ترشيد القرارات المالية حيث يقدم هذا النظام أدوات من شأنها تأمين تناسق الأداء المالي، وهذا ما تم إثباته حيث أن نظام المعلومات المالي أساس إنتاج المعلومات المالية وأساس ترشيد القرارات المالية بتقديمه لأدوات من شأنها تقييم وتحسين الأداء المالي.

- **النتائج :**

يمكن توضيحها كما يلي:

✓ يقوم نظام المعلومات المالي بمجموعة من الأنشطة المتمثلة في تجميع البيانات ومعالجتها، توليد المعلومات وتأمين الرقابة عليها، كما يقوم على مجموعة من المقومات تؤثر في عملية إنتاج المعلومة المالية وتحسين نوعيتها.

✓ عناصر نظام المعلومات المالي والمتمثلة في القوائم المالية والتقارير المالية تساهم بشكل فعال في زيادة الأداء المالي للمؤسسة من طرف مستخدمي المعلومة المالية والمهتمين بها.

- **الإقتراحات:**

على ضوء النتائج السابقة الذكر يمكن إقتراح التوصيات التالية:

✓ بإعتبار عنصر المالية من أهم عناصر الإدارة يجب على المؤسسة الإعتماد على نظام معلومات مالي فعال يحسن من أدائها المالي والوضعية المالية.

✓ ضرورة تقييم الأداء المالي بشكل مستمر المعرفة الهفوات والأخطاء المكنة الحدوث من أجل محاولة تحسين الوضعية المالية للمؤسسة .

✓ محاولة تحسين نظام المعلومات المالي بشكل مستمر بالمؤسسة من أجل تحسين وضعية المؤسسة المالية وإتخاذ القرارات المالية بأفضل طريقة ممكنة.

- **آفاق البحث:**

بعدما تناولت دراستنا هذا الموضوع والتمثل في نظام المعلومات المالي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة ومن هذا يمكن فتح الباب لعدة إشكاليات وحوت مستقبلية تستحق وذلك بالتطرق إلى المواضيع المتعلقة ب:

➢ علاقة نظام المعلومات المالي بالآداء المالي في المؤسسة الإقتصادية.

➢ دور المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- الدهراوي كمال الدين "مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية" الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.

2- إبراهيم سلطان " نظم المعلومات المحاسبية "الدار الجامعية، للنشر، مصر ،2003

3- إلياس بن ساسي يوسف قريشي *التسيير المالي، الإدارة المالية" الطبعة الأولي، دار وائل للنشر، جامعة ورقلة، الجزائر 2006.

4- ثائر القدومي، سامر بركات "انظمة المعلومات المالية والمصرفية * الطبعة الأولى الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010

5- حمز محمد الزبيدي * الإدارة المالية المتقدمة * دار الوراق، الأردن ،2004 .

6- خميسي شيحة * التسيير المالي للمؤسسة " دار هومة لنشر

7- رحاب محمد عبد الرحمان أثر الإدارة بالقيم على الأداء المتوازن* المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية،2015

8- رونالد روتر *101 طريقة لتطوير أداء الشركات" الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر ،2002

9- شنوف شعيب * التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي * الطبعة الأولي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2015

10- صباح رحيمة محسن * نظم المعلومات المالية * الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 .

11- عامر إبراهيم قندلجي "تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها" الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002

12- عبد الحليم كراجة وآخرون * الإدارة والتحليل المالي * الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان،2006 .

13- عبد الغفار حنفي * تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوي * كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر،2005 .

14- عماد الصباغ " نظم المعلومات (ماهيتها مكوناتها) * مكتبة دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن،2000

15- فايز جمعة صالح النجار" نظم المعلومات الإدارية" الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان2007

16- مبارك السلوس * التحليل المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين لطلبة العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير * الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2008.

17- محمد عبد الحميد محمد عطية *موسوعة معايير المحاسبة الدولية" الطبعة الأولي، دار التعليم الجامعي للطباعة، جامعة محمد الأزهر ،2014

18- محمد محمود الخطيب "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات" الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2010

19- محي الدين عبد الرؤوف حمزة أساسيات التحليل المالي *الطبعة الأولى، دار الإعصار الماحي، عمان، الأردن،2017

20- مؤيد راضي حنفر، غسان فلاح المطارنة "تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي" الطبعة الأولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2006

21- نجم عبد الله الحميدي "نظم المعلومات الادارية * الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2009.

ثانيا: المذكرات

1- بن طاطة عتيقة" أثر تفاعل نظم المعلومات وادارة المعرفة على تحقيق المزايا التنافسية اطروحة دكتوراه ، تلمسان،2017

2- -دادان عبد الغني * قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية" المروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2007/2006

3- سميح محمد الوادية* علاقة نظم المعلومات الإدارية بجودة القرارات الإدارية" ماجيستار إدارة اعمال،

4- سيلم مني أثر استخدام نظم المعلومات على فاعلية اداء الموظفين بالبنوك التجارية اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2017

5- شوية دليلة *دور التحليل المالي في المؤسسة " رسالة ماجيستر، تخصص مالية، بومرداس، 2005

6- عادل عشي " الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم رسالة ماجيستر، جامعة بسكرة، 2001 .

7- عقبي حمزة * انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي" اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة،2016.

8- محمد أبو قمر "تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة القياس المتوازن"، رسالة ماجيستر، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009 .

9- نور الدين مزهودة "أثر نظام المعلومات المتكامل على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر ، 2017

10- هايل عبد الوهاب الزايد" نظام المعلومات المالي ماجيستر إدارة أعمال، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009.

11- بودلال عماد، يعلي عبد المالك، دور نظام المعلومات في تحسين الأداء المالي دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز فرع بويرة، رسالة ماستر، جامعة اكلي محمد أولحاج البويرة، 2018

ثالثا: المواقع الالكترونية

1- الموقع الالكتروني *الفرق بين البيانات والمعلوماتcom. mawdoo3 ://https * ، كفاية العبادي في : 22ماي على 16سا32د.

2- موقع الكتروني *نظم المعلومات المالية* http://:ar.m.wekiprdia.org/wiki/جاربورد، في:28ماي2019، على 15سا13د.

3- موقع الكتروني https ://accdiscussion.com/acc268.html" نسمة محمد في 2019 /06 /14. 15H25